دراسة مقارنة بين المذهب الشافعي و الحنفي في الزوجة الرافضة للرضاعة

البحث العلمي

الطالبة الباحثة: صبرينا ذات أمني

رقم التسجيل: ٢١٠٢٠١١١٠٠٩١

قسم الأحوال الشخصية

كلية الشريعة

جامعة مولانا مالك إبراهيم الإسلامية الحكومية مالانج

٢٠٢٥

دراسة مقارنة بين المذهب الشافعي و الحنفي في الزوجة الرافضة للرضاعة

البحث العلمي

الطالبة الباحثة: صبرينا ذات أمني

رقم التسجيل: ٢١٠٢٠١١١٠٠٩١

قسم الأحوال الشخصية

كلية الشريعة

جامعة مولانا مالك إبراهيم الإسلامية الحكومية مالانج

٢٠٢٥

إقرار الطالبة

إقرار الطالبة

و الله أنا الموقعة أدناه، وبياناتي كالآتي :

الطالبة : صبرينا ذات أمني

رقم التسجيل : ٢١٠٢٠١١١٠٠٩١

قررت بأن هذا البحث العلمي الذي حضرته لتوفير بعض الشروط لنيل درجة الجامعية الأولى في شعبة الأحوال الشخصية كلية الشريعة بجامعة مولانا مالك إبراهيم الإسلامية الحكومية مالانج تحت الموضوع:

دراسة مقارنة بين المذهب الشافعي و الحنفي في الزوجة الرافضة للرضاعة

حضرته وكتبته بنفسي وما زورته من إبداع غيري أو تأليف الآخر. وإذا ادعى أحد مستقبلا أنه من تأليفه ويبين أنه فعلا ليس من بحثي فأنا أتحمل المسؤولية على ذلك، ولن تكون المسؤولية على المشرف أو على كلية الشريعة بجامعة مولانا مالك إبراهيم الإسلامية الحكومية مالانج.

هذا، وحررت هذا الإقرار بناء على رغبتي الخاصة ولا يجبرني أحد على ذلك.

مالانج، ٣١ يناير ٢٠٢٥ م

توقيع صاحبة الإقرار

صبرينا ذات أ.

رقم التسجيل٢١٠٢٠١١١٠٠٩١

ii

موافقة المشرف

موافقة المشرف

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمسلين وعلى آله وأصحابه أجمعين. أشهد أن لا اله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمد عبده ورسوله. أما بعد:

بعد مراجعة نتائج البحث التي مقدمة على:

الطالبة : صبرينا ذات أمني

رقم التسجيل : ٢١٠٢٠١١١٠٠٩١

الموضوع : دراسة مقارنة بين المذهب الشافعي و الحنفي في الزوجة الرافضة للرضاعة

وافق المشرف على هذه هذا البحث العلمي لتقديمها الى مجلس مناقشة.

المشرف

خير الأمم الماجستير

رقم التوظيف: ١٩٩٠٠٣٣١٢٠١٨٠١١٠٠١

رئيسة شعبة الأحوال الشخصية

اريك سبتي رحماواتي الماجستير

رقم التوظيف: ١٩٧٥١١٠٨٢٠٠٩٠١٢٠٠٣

الاعتماد من طرف لجنة المناقشة

الاعتماد من طرف لجنة المناقشة

أجريت المناقشة على البحث الذي قدمها الطالبة صبرينا ذات أمني، برقم التسجيل ٢١٠٢٠١١١٠٠٩١، من قسم الأحوال الشخصية، في كلية الشريعة بجامعة مولانا مالك إبراهيم الإسلامية الحكومية مالانج بالموضوع :

دراسة مقارنة بين المذهب الشافعي و الحنفي في الزوجة الرافضة للرضاعة

قد دافعت الطالبة عن هذا البحث أمام لجنة المناقشة وتقرر قبوله مع القيمة: ٢١ فبراير ٢٠٢٥ كشرط للحصول على درجة الجامعية الأولى. وتتكون لجنة المناقشة من السادات الأساتذة:

١. الدكتور الحاج بدر الدين الماجستير — رئيسا
رقم التوظيف: ١٩٦٤١١٢٧٢٠٠٠٣١٠٠١ — التوقيع:.....

٢. علي كدارسمان الماجستير — مناقشا
رقم التوظيف: ١٩٨٦٠٣١٢٢٠١٨٠١١٠٠١ — التوقيع:.....

٣. خير الأمم الماجستير — مشرفا
رقم التوظيف: ١٩٩٠٠٣٣١٢٠١٨٠١١٠٠١ — التوقيع:.....

مالانج، ٥ مارس ٢٠٢٥

عميد كلية الشريعة ،

الأستاذ الدكتور سوديرمان الماجستير

رقم التوظيف: ١٩٧٢٠٠٥٠١١٠٠٣

دليل للتشاور

KEMENTERIAN AGAMA REPUBLIK INDONESIA
UNIVERSITAS ISLAM NEGERI MAULANA MALIK IBRAHIM MALANG
FAKULTAS SYARIAH
Jl. Gajayana 50 Malang 65144 Telepon (0341) 559399 Faksimili (0341) 559399
Website fakultas: http://syariah.uin-malang.ac.id atau Website Program Studi: http://hk.uin-malang.ac.id

دليل للتشاور

الطالبة : صبريا ذات أمي

رقم التسجيل : ٢١٠٢٠١١١٠٠٩١

القسم : الأحوال الشخصية

المشرف : خير الأمم الماجستير

الموضوع : دراسة مقارنة بين المذهب الشافعي و الحنفي في الروحة الرافضة للرضاعة

رقم	يوم/تاريخ	موضوع التشاور	توقيع
١	الخميس، ٢١ نوفمبر ٢٠٢٤	تقرير الموضوع	
٢	الاثنين،٢٥ نوفمبر ٢٠٢٤	مراجعة مقترح البحث العلمي	
٣	الجمعة، ٢٩ نوفمبر ٢٠٢٤	الموافقة على ندوة الاقتراح	
٤	الثلاثاء، ٣ ديسمبر ٢٠٢٤	تقرير ندوة الاقتراح	
٥	الاثنين، ٢٣ ديسمبر ٢٠٢٤	استشارة بحثية	
٦	الاثنين، ٦ يناير ٢٠٢٥	التشاور عن الفصل الأول والثاني	
٧	الثلاثاء، ١٤ يناير ٢٠٢٥	مراجعة الفصل الأول والثاني	
٨	الاثنين، ٢٠ يناير ٢٠٢٥	التشاور عن الفصل الثالث والرابع	
٩	الخميس، ٢٣ يناير ٢٠٢٥	مراجعة الفصلين الثالث والرابع	
١٠	الجمعة، ٣١ يناير ٢٠٢٥	الموافقة	

مالانج، ٣١ يناير ٢٠٢٥ م
رئيس قسم الأحوال الشخصية

اريك سبتي رحماواتي الماجستي

رقم التوظيف: ١٩٧٥١١٠٨٢٠٠٩٠١٢٠٠٣

الشعار

أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ (١) وَوَضَعْنَا عَنكَ وِزْرَكَ (٢) ٱلَّذِىٓ أَنقَضَ ظَهْرَكَ (٣) وَرَفَعْنَا لَكَ ذِكْرَكَ (٤) فَإِنَّ مَعَ

ٱلْعُسْرِ يُسْرًا (٥) إِنَّ مَعَ ٱلْعُسْرِ يُسْرًا (٦) فَإِذَا فَرَغْتَ فَٱنصَبْ (٧) وَإِلَىٰ رَبِّكَ فَٱرْغَب (٨)

Dengan nama Allah Yang Maha Pengasih, Maha Penyayang.

1. Bukankah Kami telah melapangkan dadamu (Muhammad)?
2. Dan Kami telah menghilangkan beban darimu,
3. yang memberatkan punggungmu,
4. dan Kami tinggikan sebutan (nama)mu.
5. Maka sesungguhnya bersama kesulitan ada kemudahan.
6. Sesungguhnya bersama kesulitan ada kemudahan.
7. Maka apabila engkau telah selesai (dari suatu urusan), tetaplah bekerja keras (untuk urusan yang lain).
8. Dan hanya kepada Tuhanmulah engkau berharap.

(Q.S Al-Insyirah: 1-8)

كلمة الشكر و التقديم

الحمد لله رب العالمين، نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا. والصلاة والسلام على سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم، وعلى آله وأصحابه أجمعين.

بفضل الله سبحانه وتعالى وتوفيقه، تمكنت من إتمام هذا البحث العلمي العلمية. وأتوجه بالشكر الجزيل لكل من ساهم في دعمي ومساندتي خلال هذه الرحلة العلمية، وأخص بالذكر:

١. والديّ العزيزين، الأب عبد الرزاق والأم سوبوروح، اللذان كانا مصدر دعم دائم بالدعاء والمحبة والرعاية المادية والمعنوية.

٢. إخوتي الأعزاء، ديانا أوليا، نسرينا ألفة، ومحمد ظافر تمام، لدعمهم وتشجيعهم المستمر.

٣. الأستاذ الدكتور الحاج محمد زين الدين، الماجستير، رئيس جامعة مولانا مالك إبراهيم الإسلامية الحكومية في مالانج، لما قدمه من تسهيلات ودعم للطلاب.

٤. الأستاذ الدكتور سوديرمان، م.أ، عميد كلية الشريعة بجامعة مولانا مالك إبراهيم الإسلامية الحكومية في مالانج، على توجيهاته ودعمه الأكاديمي.

٥. الأستاذة الحاجّة اريك سبتي رحماواتي، الماجستير، رئيسة القسم الأحوال الشخصية، على ما قدمته من علم ونصح.

٦. الأستاذ خير الأمم، الماجستير، والدكتور أحمد شمس المعارف، الماجستير، المشرفين الأكاديميين الذين كان لهم الدور الأكبر في توجيهي خلال إعداد هذه الرسالة.

٧. الأستاذ محمد نور الدين، الماجستير، المشرف الأكاديمي الذي قدّم لي المشورة والتوجيه طوال مسيرتي العلمية.

٨. جميع أساتذة كلية الشريعة بجامعة مولانا مالك إبراهيم الإسلامية الحكومية، لما قدموه من علم ومعرفة.

٩. موظفي وعاملي كلية الشريعة الذين كانوا دائماً مستعدين لتقديم المساعدة.

١٠. عائلة أفيروس في مالانج: عزمي، موتيا، إيلا، ألفة، عالية، ريطة، إتشا، جياندا، جوهير، أوليل، إمام، وألفين، لدعمهم ورفقتهم الطيبة.

١١. أعز الأصدقاء: ميا، عفيفة، ديا، نجوى، أردينا، وشيفا، الذين كانوا دائماً سنداً لي.

١٢. رفاق الدرب: رافي، ديكا، ألين، فجرول، شفرل، رزقي، ريضا، ديسا، جنوار، وشبيه، لمؤازرتهم ودعمهم المستمر.

١٣. زملائي في الفصل الدولي: أدهسفي، أمان، نيتا، بلقيس، أرين، أوفا، دينا، رحمة، ريسا، وعيني، الذين شاركوني هذه التجربة العلمية.

١٤. شكرًا لأفضل الأصدقاء، هيكال وبيما، على دعمهما ورفقتهما.

١٥. عائلة كابيلا، التي كانت جزءًا مهماً من رحلتي الحياتية.

١٦. الأطفال الإلكترونيون: ريتسوكي، كاماري، وآبي، الذين أضفوا البهجة على أيامي.

أدرك تمامًا أن هذه الرسالة ليست خالية من النقص، لذا فإنني أرحب بأية ملاحظات أو انتقادات بناءة. وأرجو أن يكون لهذا العمل المتواضع أثر نافع للقراء، ويسهم في تقدم المعرفة.

مالانج، ٣١ يناير ٢٠٢٥

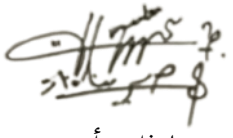

صبرينا ذات أمني

محتويات البحث

صفحة الغلاف ..... **i**

إقرار الطالبة ..... **ii**

موافقة المشرف ..... **iii**

الاعتماد من طرف لجنة المناقشة ..... **iv**

دليل للتشاور ..... **v**

الشعار ..... **vi**

كلمة الشكر و التقديم ..... **vii**

محتويات البحث ..... **ix**

ملخص البحث ..... **xii**

ABSTRACT ..... **xiii**

ABSTRAK ..... **xiv**

الفصل الأول **١**

أ- المقدمة ١

ب- تحديد البحث ١٠

ج- أسئلة البحث ١١
د- أهداف البحث..... ١١
هـ- فوائد البحث ١١
و- تعريف المصطلحات..... ١٢
ز-منهجية البحث..... ١٥
ح- هيكل البحث..... ٢١
الفصل الثاني **٢٣**
أ- الرضاعة في منظور القانون الوضعي والقانون الإسلامي ٢٣
ب- نظرية المقارنة ٣١
ج- سيرة الإمام الشافعي ٣٤
د- سيرة الإمام أبي حنيفة ٤٠
هـ-الدراسات السابقة ٤٤
الفصل الثالث **٥٥**
أ- آراء المذهب الشافعي والحنفي عن موضع الرضاعة..... ٥٥
ب- وجهة النظر عن رفض الإرضاع وفقًا لمذهب الشافعي والحنفي ٦٧
ج- ملخص تطبيق منهج الاستنباط الحكم عند المذهب الشافعي والحنفي في مسألة رفض ..... الزوجة للرضاعة..... ٧٧
الفصل الرابع **٨٦**
أ- الإستنتاج..... ٨٦
ب- الإنعكاس ٨٧

ج-الإقتراح ٨٩
المراجع **٩٠**
سيرة الذاتية الباحثة **٩٥**

ملخص البحث

صبرينا ذات أمني، رقم التسجيل. ٢١٠٢٠١١١٠٠٩١، ٢٠٢٥ دراسة مقارنة بين المذهب الشافعي و الحنفي في الزوجة الرافضة للرضاعة، البحث العلمي، قسم الأحوال الشخصية، كلية الشريعة، جامعة مولانا مالك إبراهيم الإسلامية الحكومية مالانج، المشرف: خير الأمم، الماجستير.

الكلمات المفتاحية :الرضاعة؛ المذهب الشافعي؛ المذهب الحنفي

تُعتبر الحقوق والواجبات في الزواج موضوعًا معقدًا في الدراسات القانونية الإسلامية، منها دور الزوجة في إرضاع طفلها. في تقليد الفقه، توجد اختلافات في وجهات النظر بين المذهب الشافعي والمذهب الحنفي فيما يتعلق بمفهوم الرضاعة، وحق الزوجة في الامتناع عن الرضاعة، وما يترتب على ذلك من آثار قانونية. في العصر الحديث، أصبحت هذه المسألة أكثر إلحاحًا نظرًا لزيادة عدد النساء المشاركات بنشاط في الحياة العامة كنساء عاملات. تتناول هذه الدراسة السؤال المتعلق بكيفية رؤية المذهبين لمفهوم الرضاعة وموقفهما من حق الزوجة في رفض الرضاعة.

يحدف هذا البحث العلمي إلى تحليل وجهات نظر المذهب الشافعي والمذهب الحنفي تحليلًا مقارنًا بشأن حق الزوجة في الامتناع عن الرضاعة، سواء أثناء الزواج أو بعد الطلاق. تعتمد الدراسة على منهج نوعي ذو نهج معياري، مدعوم بتحليل المصادر الأساسية مثل كتب الفقه من كلا المذهبين، بالإضافة إلى الدراسات القانونية الوضعية في إندونيسيا. ويركز البحث على الشروط والحدود والآثار القانونية التي وضعها هذان المذهبان فيما يتعلق بحق الامتناع عن الرضاعة.

تُظهر نتائج البحث أن المذهبين الشافعي والحنفي يتفقان على أن الرضاعة ليست واجبًا شرعيًا على الزوجة، وإنما هي مجرد توصية دينية. ومع ذلك، هناك اختلافات جوهرية في الحدود والظروف التي تجعل الرضاعة واجبًا. وتشمل هذه الاختلافات عدة جوانب، مثل: إلزامية الرضاعة أثناء الزواج، حق الزوجة في الحصول على أجر الرضاعة، حريتها في اتخاذ القرار، بالإضافة إلى مبادئ المحرمية وآثارها القانونية.

ABSTRACT

Shabrina Zata Amni, 210201110091, 2025, A Comparative Study on a Wife's Refusal to Breastfeed from the Perspectives of the Shafi'i and Hanafi Schools, Undergraduate Thesis, Departement of Islamic Family Law, Faculty of Syariah, Islamic State University of Maulana Malik Ibrahim Malang, Supervisor: Khoirul Umam, M.HI.

Keywords: Breastfeeding; Shafi'i Madzhab; Hanafi Madzhab

Rights and obligations in marriage often constitute a complex topic in Islamic legal studies, including the issue of a wife's role in breastfeeding her child. Within the fiqh tradition, there are differing perspectives between the Shafi'i and Hanafi schools regarding the concept of breastfeeding, the refusal to breastfeed, and the resulting legal implications. In the modern era, this issue has become increasingly relevant due to the rising number of women actively participating in public life as career women. This study addresses the question of how these two schools view the concept of breastfeeding and their perspectives on a wife's right to refuse to breastfeed.

This study aims to comparatively analyze the Shafi'i and Hanafi schools' views on a wife's right to refuse breastfeeding, whether during the ongoing marriage or after divorce. The research employs a qualitative method with a normative approach, supported by an analysis of primary literature, such as fiqh texts from both schools, and positive legal studies in Indonesia. The main focus of the study is to explore the conditions, limitations, and legal consequences established by these two schools regarding the right to refuse breastfeeding.

The research findings indicate that the Syafi'i and Hanafi schools of thought share a common stance in establishing that breastfeeding is not a legal obligation for a wife but rather a religious recommendation. However, there are fundamental differences in the limitations and conditions that make breastfeeding mandatory. These differences include aspects such as the obligation to breastfeed within marriage, the wife's right to receive compensation for breastfeeding, her autonomy in making decisions, as well as the principles of kinship and their legal implications.

ABSTRAK

Shabrina Zata Amni, NIM. 210201110091, 2025, Studi Komparatif Tentang Penolakan Istri Untuk Menyusui dalam Perspektif Madzhab Syafi'i dan Hanafi, Skripsi, Program Studi Hukum Keluarga Islam, Fakultas Syariah, Universitas Islam Negeri Maulana Malik Ibrahim Malang, Pembimbing: Khoirul Umam, M.HI.

Kata Kunci: Menyusui; Madzhab Syafi'i; Madzhab Hanafi

Hak dan kewajiban dalam pernikahan sering kali menjadi topik yang kompleks dalam kajian hukum Islam, salah satunya adalah perihal istri dalam menyusui anak. Dalam tradisi fiqh, terdapat perbedaan pandangan antara mazhab Syafi'i dan Hanafi mengenai konsep menyusui, penolakan menyusui, serta implikasi hukum yang ditimbulkan. Di era modern, isu ini menjadi semakin relevan, mengingat banyaknya perempuan yang aktif dalam ranah publik sebagai wanita karier. Penelitian ini berangkat dari pertanyaan mengenai bagaimana kedua mazhab tersebut memandang konsep menyusui dan bagaimana pandangan kedua madzhab tersebut terkait penolakan istri untuk menyusui.

Penelitian ini bertujuan untuk menganalisis secara komparatif pandangan mazhab Syafi'i dan Hanafi terkait hak istri dalam menolak menyusui, baik dalam kondisi pernikahan yang masih berlangsung maupun setelah perceraian. Penelitian ini menggunakan metode penelitian kualitatif dengan pendekatan normatif, yang didukung oleh analisis literatur utama seperti kitab-kitab fiqh dari kedua mazhab, serta kajian hukum positif di Indonesia. Fokus utama penelitian adalah bagaimana kedua mazhab ini menetapkan syarat, batasan, dan konsekuensi hukum terhadap hak menolak menyusui.

Hasil penelitian menunjukkan bahwa mazhab Syafi'i dan Hanafi memiliki kesamaan dalam menetapkan bahwa menyusui bukanlah kewajiban hukum bagi seorang istri, melainkan hanya anjuran secara agama. Namun, terdapat perbedaan mendasar dalam batasan dan kondisi yang menjadikan menyusui sebagai keharusan. Perbedaan ini mencakup aspek kewajiban menyusui dalam pernikahan, hak istri atas upah menyusui, kebebasan istri dalam menentukan pilihannya, serta prinsip kemahraman dan implikasi hukumnya.

الفصل الأول

المقدمة

أ– المقدمة

يُعرف إرضاع الطفل بمصطلح "الرضاعة" في الخطاب الفقهي. من الناحية اللغوية، يشير مصطلح "الرضاعة" إلى عملية تقديم الحليب، سواء من الإنسان أو الحيوان. أما من الناحية الاصطلاحية، فقد عرف جمهور العلماء "الرضاعة" بأنها دخول حليب الإنسان (المرأة) إلى معدة الرضيع الذي لم يبلغ سن السنتين أو ٢٤ شهرًا. الرضاعة هي دور تكاثري طبيعي لا يمكن أن تقوم به إلا المرأة، لأنها تمتلك الغدد الثديية التي تتطور لتوفير التغذية للرضيع. عندما تحمل المرأة، تنمو الغدد الثديية والحويصلات الهوائية في ثدييها استعدادًا لإنتاج الحليب بعد الولادة.[1]

لا يُنظر إلى الرضاعة من منظور بيولوجي فقط في الشريعة الإسلامية، بل تعتبر أيضًا واجبًا أخلاقيًا ذا بُعد اجتماعي وروحي. يُعتبر حليب الأم مهمًا جدًا لنمو الطفل الجسدي والعاطفي، ويحث الإسلام الأمهات على إرضاع أطفالهن لمدة عامين كاملين، كما جاء في توصيات القرآن الكريم. ومع ذلك، يُتيح الإسلام للأم الحق في رفض الرضاعة إذا وُجدت أسباب مشروعة، مثل المشاكل الصحية أو الظروف الشخصية الطارئة، بشرط أن يتم توفير بديل لتلبية احتياجات الطفل الغذائية.

[1]Mimin Mintarsih, Pitrotussaadah, "Hak-Hak Reproduksi Dalam Islam," *JSGA: Journal Studi Gender dan Anak*, No. 1 (2022): https://doi.org/10.32678/jsga.v9i01.6060

أصبح النقاش حول واجبات المرأة داخل الأسرة موضوعًا ساخنًا بين المثقفين في مصر. يرتكز هذا الجدل على تفسير الشريعة الإسلامية لمسؤوليات الزوجة تجاه زوجها، مثل خدمة المنزل وإرضاع الأطفال في السنوات الأخيرة. ولم يقتصر هذا النقاش على العلماء والفقهاء فقط، بل شمل أيضًا المفكرين الذين يتبنون منهجًا فكريًا أكثر ليبرالية. يعكس هذا الخلاف التحديات المعاصرة في فهم تعاليم الدين وسط الديناميكيات الاجتماعية المتغيرة باستمرار.

تعد هذه الظاهرة مصدر قلق جدي نظرًا لأن أنماط انتشار القضايا الدينية غالبًا ما تبدأ من الشرق الأوسط، متأثرة بالأفكار الغربية، قبل أن تؤثر على الدول ذات الأغلبية المسلمة مثل إندونيسيا. وفي السياق الإندونيسي، باعتبارها واحدة من أكبر المجتمعات الإسلامية في العالم، من المهم التحضير لأسس علمية مستقبلية للتصدي لتحولات فكرية مماثلة[2].

لم تعد أدوار الزوجة في الأسرة تقتصر على المسؤوليات المنزلية فقط في الوقت الحاضر ، بل توسعت لتشمل مجالات العمل والاقتصاد. ووفقًا لبيانات هيئة الإحصاء المركزية(*BPS*) ، بلغت نسبة مشاركة النساء في القوى العاملة ٤٨،٦٥% في عام ٢٠٢٢، وازدادت هذه النسبة إلى ٤٩،٥٣% في عام ٢٠٢٣.[٣] بالإضافة إلى ذلك، فإن ٩٤،٦٩% من النساء المتزوجات في إندونيسيا لديهن أزواج

[2]Bumi *Sepuh Hafidzahullah*, 4 Sepetember 2022, diakses 29 Desember 2024, https://www.facebook.com/share/p/PiYcGNzeCRRRndA1/?mibextid=oEMz7o

[3]"Perempuan Sebagai Tenaga Profesional (Persen), 2022-2023" *Badan Pusat Statistik*, 19 Juni 2024, diakses 30 September 2024, https://www.bps.go.id/id/statistics-table/2/NDY2IzI=/perempuan-sebagai-tenaga-%20profesional-%20persen-.html

يعملون أيضًا، مما يدل على أن الغالبية العظمى من الأسر تُدار حاليًا من قبل شركاء يساهمون معًا في مجال العمل[4].

تعكس هذه البيانات أن العديد من النساء يخترن البقاء نشطات في سوق العمل رغم الزواج، مما يخلق ديناميكية جديدة في الأسرة الحديثة. ومع تزايد دور المرأة في مجال العمل، تصبح المسؤوليات المنزلية مثل إدارة شؤون المنزل ورعاية الأطفال، بما في ذلك الرضاعة الطبيعية، بحاجة إلى التكيف مع متطلبات العمل. وهذا يبرز الحاجة إلى اتباع نهج أكثر مرونة وعدالة في تقاسم الأدوار الأسرية، دون إغفال الواجبات الأخلاقية والدينية التي تظل ذات أهمية كبيرة في الحياة اليومية.

إن زيادة مشاركة النساء في سوق العمل تجلب ديناميكية جديدة إلى الأسرة، حيث غالبًا ما يتعين على النساء الموازنة بين أدوارهن كأمهات وزوجات وبين مساراتهن المهنية. وهذا يضيف مزيدًا من التعقيد إلى إدارة مسؤولية الرضاعة الطبيعية، التي لا تزال تُعتبر واجبًا أخلاقيًا في إطار الشريعة الإسلامية.

أصبحت واجب الرضاعة التي كانت تُعتبر سابقًا مسؤولية رئيسية للزوجة موضع تساؤل وإعادة تفسير من قبل النساء في هذا السياق. وقد أتاح تحول الأدوار بين الجنسين مساحة للنساء لإعادة النظر في هذا الواجب، خاصة في الحالات التي تؤثر على التوازن بين الأدوار المنزلية والعامة. بالإضافة إلى ذلك، برزت معارضة لفهم الشريعة الإسلامية المتحيز الذي يميل إلى تفضيل الرجال، وذلك من

[4]Aslamia Anwar "Jumlah Anak Dan Partisipasi Kerja Perempuan Menikah," *Jurnal Ilmiah Populer*, Vol. 4 (2020): https://bpsjambi.id/median/index.php/median/article/download/2/43

خلال أشكال متعددة من الحجة وحتى التنفيذ العملي، مثل حق الزوجة في رفض الرضاعة بناءً على اعتبارات وظيفية أو ظروف شخصية أخرى[5].

حوالي ٥،٣١% من النساء المتزوجات في إندونيسيا لم يشاركن في سوق العمل، مما يشير إلى أن نسبة صغيرة منهن اخترن التركيز على الأدوار المنزلية كزوجات وأمهات دون الانخراط في القوى العاملة في عام ٢٠٢٢.[٦] وعلى الرغم من أن عددهن قليل نسبيًا، إلا أن هذه الفئة تلعب دورًا مهمًا في الحفاظ على التوازن والاستقرار الأسري، خاصة في رعاية الأطفال وتلبية احتياجات الأسرة. وتعكس هذه البيانات تنوع الخيارات الحياتية بين النساء المتزوجات، والتي تتأثر بعوامل متعددة، مثل الوضع الاقتصادي، ومستوى التعليم، والقيم الثقافية أو الدينية المتبعة.

على الرغم من تزايد نشاط النساء في المجال المهني، لا يزال يتم التأكيد على أهمية الرضاعة الطبيعية. وفقًا لبيانات هيئة الإحصاء المركزية (*BPS*)، ارتفعت نسبة الأطفال الذين تقل أعمارهم عن ستة أشهر والذين يحصلون على الرضاعة الطبيعية الحصرية من ٧١،٥٨% في عام ٢٠٢١ إلى ٧٣،٩٧% في عام ٢٠٢٣.[٧] هذا الارتفاع يدل على أنه بالرغم من انخراط العديد من النساء في العمل المهني، إلا أنهن ما زلن يسعين لأداء دورهن المهم كأمهات. تتطلب هذه الظروف وجود

---

[5]Sinta Bella, Iklil Syaqifah, Roibin Roibin, "Ulama Perempuan dan Otoritas Keagamaan: Fenomena Perempuan Pemimpin Pesantren Perspektif Mubadalah di Pondok Pesantren Roudlotul Qur'an Jember," *El-Afkar, No.* 2 (2024): 345 http://dx.doi.org/10.29300/jpkth.v13i2.5868

[6]Aslamia Anwar "Jumlah Anak Dan Partisipasi Kerja Perempuan Menikah," *Jurnal Ilmiah Populer,* Vol. 4 (2020): 11 https://bpsjambi.id/median/index.php/median/article/download/2/43

[7]"Persentase Bayi Usia Kurang Dari 6 Bulan Yang Mendapatkan ASI Ekslusif Menurut Provinsi (Persen), 2021-2023" *Badan Pusat Statistik,* 2 Januari 2024, diakses 30 September 2024, https://www.bps.go.id/id/statistics-table/2/MTM0MCMy/persentase-bayi-usia-kurang-dari-6-bulan-yang-mendapatkan-asi-eksklusif-menurut-provinsi.html

تعديلات في أحكام الأسرة الإسلامية، تأخذ بعين الاعتبار حق الزوجة في رفض الرضاعة عندما تقتضي الحاجة، دون إهمال رفاهية الطفل.

تقرأ الباحثة في الفقه، وخصوصًا في المذهب الشافعي والحنفي، توجد اختلافات جوهرية في الرأي بشأن حق الزوجة في رفض الرضاعة والشروط التي تتيح لها ذلك. في هذه الدراسة، تم اختيار المذهبين الشافعي والحنفي نظرًا لدورهما المهم في تطور الفقه الإسلامي، خاصة في قضايا الأسرة. يُعتبر المذهب الشافعي ممثلًا لجمهور العلماء، حيث تتوافق العديد من آرائه مع رأي الأغلبية في مختلف مسائل الفقه، بما في ذلك مسألة الرضاع أثناء الزواج وبعد الطلاق. بالإضافة إلى ذلك، يتمتع هذا المذهب بتأثير واسع في العديد من البلدان، بما في ذلك إندونيسيا. أما المذهب الحنفي، فهو أقدم المذاهب الإسلامية ويضم أكبر عدد من الأتباع، لا سيما في مناطق الشرق الأوسط، وجنوب آسيا، وتركيا. ويشتهر هذا المذهب بمنهجه العقلاني ومنهجيته الفقهية المنظمة.

تعدّ هذه الاختلافات ذات صلة في سياق الأسرة الحديثة في إندونيسيا، حيث تلعب المرأة غالبًا دورًا مزدوجًا كربة منزل وعاملة محترفة في الوقت نفسه. في مثل هذه الحالات، يتعارض واجب إرضاع الطفل أحيانًا مع متطلبات العمل أو الوظيفة، مما قد يؤثر على الرفاه الجسدي والعاطفي للأم. وقد يكون رفض الزوجة للرضاعة نتيجة دوافع وأسباب متنوعة، بما في ذلك العوامل الاجتماعية والاقتصادية والصحية. وقد أشار الإمام الغزالي إلى بعض الدوافع التي قد تدفع الفرد لاختيار عدم الإنجاب أو

تجنب بعض الواجبات، مثل الحفاظ على جمال الزوجة، تجنب الأعباء المالية الإضافية، أو لأسباب صحية[8].

هذا السياق الاجتماعي يُظهر أن المرونة في الآراء الفقهية، كما يقدمها المذهب الحنفي، يمكن أن توفر بديلاً ملائمًا للتوفيق بين احتياجات الأسرة ومتطلبات مهنة الزوجة. وعلى الرغم من أن المذهب الشافعي، الذي يُعد المرجع الأساسي في إندونيسيا، يتسم بقواعد أكثر صرامة، إلا أن هناك مجالاً للاجتهاد في تفسير مبادئ الفقه لمواجهة التحديات الحديثة.

هذا النهج يؤكد أن الإسلام لا يقتصر على تنظيم حقوق الزوجة داخل الأسرة، بل يولي أيضًا اهتمامًا بتحقيق التوازن في الأدوار بين الجنسين، دون الإخلال بالمبادئ الأساسية المتعلقة بالمسؤولية تجاه الأطفال. ومن ثم، فإن دراسة هذين المذهبين يمكن أن تشكل أساسًا هامًا لوضع سياسات أو فتاوى أكثر استجابة لاحتياجات المرأة المعاصرة، مع الحفاظ في الوقت ذاته على قيم الأسرة السعيدة والمستقرة (السكنى).

لا يزال حق الزوجة في رفض الرضاعة قضية تتطلب اهتمامًا خاصًا في ممارسة قانون الأسرة الإسلامي في إندونيسيا. على الرغم من أن "تجميع الفقه الإسلامي" (*KHI*) ينظم حقوق وواجبات الزوجين، إلا أن قضايا محددة مثل رفض الرضاعة لأسباب مهنية لم تُناقش بعمق حتى الآن. مع تزايد

[8]Melinda Aprilyanti dan Erik Sabti Rahmawati, "Childfree dalam Pandangan Abu Hamid Al-Ghazali dan Nur Rofiah," *Kupipedia. Id*, (2022): 7 https://kupipedia.id/images/6/6e/Childfree_dalam_Pandangan_Abu_Hamid_Al-Ghazali.pdf

عدد النساء العاملات، تبرز الحاجة إلى حلول قانونية تستطيع تحقيق التوازن بين المسؤوليات المنزلية والمهنية، مع الحفاظ على حقوق الطفل ورفاهيته.

"التجميع الفقهي الإسلامي" (*KHI*) يوفر أساسًا قانونيًا فيما يتعلق بدور تربية الأطفال، حيث يميل إلى التأكيد على المسؤولية الرئيسية للأم، لكنه لا يفرض بشكل صارم واجب الرضاعة. يفتح المادتان ١٠٤ و١٠٥ من *KHI*،[9] اللتان تذكران الدور الرئيسي للأم في تربية الأطفال، مجالًا لتنظيم أكثر مرونة، خصوصًا إذا كانت المرأة تعمل أو لديها ظروف معينة تمنعها من الرضاعة. غالبًا ما يحتاج الزوج والزوجة إلى التشاور للعثور على الحل الأفضل الذي يضمن رفاهية الطفل.

نظرًا لأهمية دور التجميع الفقهي الإسلامي (*KHI*) كمنتج قانوني يحمل طابعًا إسلاميًا ويعمل كمرجع للمسلمين في تحقيق العدالة، تزداد أهمية دراسة مدى ملاءمته، خاصة في سياق قضية رفض الزوجة للرضاعة. لذلك، هناك حاجة إلى تحديثات أكثر اتساقًا مع السياق المعاصر لجعل القواعد الواردة في *KHI* أكثر ارتباطًا باحتياجات وتحديات العصر الحديث، بما في ذلك القضايا المتعلقة بحقوق وواجبات الزوجة داخل الأسرة[10].

تلعب المؤسسات الدينية وهيئات الفتوى في إندونيسيا دورًا مهمًا في إعادة النظر في القواعد المتعلقة بالرضاعة في مواجهة هذه التحديات. مع مراعاة ديناميكيات الأسرة الحديثة والدور الأوسع

[9]Pasal 104 dan 105 Kompilasi Hukum Islam.

[10]Muhammad Habib Adi Putra dan Umi Sumbulah, "Memaknai Kembali Konsep *Nusyuz* Dalam Kompilasi Hukum Islam Perspektif Gender dan *Maqashid Syariah* Jasser Auda," *Egalita: Jurnal Kesetaraan dan Keadilan Gender*, No.1 (2015): 43 https://doi.org/10.18860/egalita.v15i1.10179

للمرأة، يمكن لهذه المؤسسات أن تقدم إرشادات تتماشى مع الشريعة الإسلامية وتكون ذات صلة بالحياة اليومية. هذا مهم لضمان أن تكون القوانين المتعلقة بالرضاعة قابلة للتطبيق عمليًا في الحياة اليومية.

تتطلب التحديات الناشئة عن التفاعل بين الدور المهني والدور المنزلي للمرأة مرونة في تطبيق قانون الأسرة الإسلامي بشكل عام. والهدف الرئيسي يظل الحفاظ على رفاهية الطفل، مع مراعاة الدور النشط لكلا الوالدين في تربية الأطفال، سواء في المنزل أو في مكان العمل.

تشير الأبحاث السابقة إلى وجود تنوع في الدراسات المتعلقة بالرضاعة. على سبيل المثال، يتناول المقالة العلمية التي كتبها Nadhrah Al-"Aina, Rusdiyah, dan Sa'adah (٢٠٢٣) تحت الموضوع" *Konsep Radha'ah: Jumlah Persusuan yang Menjadikan Mahram Menurut Para Ulama,*"، حيث يراجع حدود عدد الرضعات التي تغير الوضع المحرم وكيف تختلف وجهات النظر حول هذا الموضوع بين العلماء المختلفين. ثم، تجد الباحثة البحث العلمي تحت الموضوع Maulida Aminatuz Zuhriyah(٢٠٢٣) من جامعة إسلام نيجيري البروفيسور كياي حاجي سيف الدين زوهري بوروكرتو، بعنوان " *Implementasi Pasal 104 Ayat 2 Kompilasi Hukum Islam Mengenai Radha'ah Pada Wanita Karier (Studi Kasus Di Desa Kedungbanten Kecamatan Kedungbanten Kabupaten Banyumas)*"، تطبيق قانون الرضاعة في ظل متطلبات العمل، مقدمة رؤى حول الخيارات الصعبة التي تواجه النساء بين الواجبات الدينية والمسؤوليات المهنية. بالإضافة إلى ذلك، قدمت رسالة الماجستير Helnita Wati (٢٠٢٠)

من معهد الدراسات الإسلامية (IAIN) كروبي، تحت الموضوع " *Hak dan Kewajiban Wanita Karir Menurut Imam Syafi'i dan Perundang-Undangan di Indonesia* "، منظورًا شاملاً حول حقوق النساء العاملات في سياق الفقه، متضمنة تحليلًا عميقًا لحق الزوجة في رفض الرضاعة في ظروف معينة.

وبالتالي، تسعى هذه الدراسة لاستكشاف رفض الزوجة للرضاعة في إطار قانوني أوسع، مع مراعاة الاختلافات في وجهات النظر بين المذهب الشافعي والحنفي، وتوضيح مدى صلة القانون بالممارسات الأسرية الحديثة في إندونيسيا، حيث يتطور دور المرأة بشكل متزايد في عالم العمل. بالإضافة إلى الجوانب القانونية، تأخذ هذه التحليلات أيضًا في الاعتبار العوامل الاجتماعية التي تؤثر على قرار الأم للرضاعة، بما في ذلك التفاعل بين المعايير الاجتماعية والقيم الثقافية والضغوط الاقتصادية. من خلال النهج المقارن، تهدف هذه الدراسة إلى تقديم رؤية شاملة وهوليسيتية حول رفض الزوجة للرضاعة، مما يمكن أن يغني في النهاية النقاش حول قانون الأسرة الإسلامي في إندونيسيا.

ب– تحديد البحث

يقتصر هذا البحث على دراسة آراء مذهبين رئيسيين في الإسلام، وهما المذهب الشافعي والمذهب الحنفي، فيما يتعلق بحق الزوجة في رفض الرضاعة في سياق القانون الإسلامي. بالنسبة للمذهب الشافعي، يعتمد البحث على المصادر المباشرة من الكتب الرئيسية للإمام الشافعي، خاصة كتاب *الأم* باعتباره المرجع الأساسي. أما بالنسبة للمذهب الحنفي، فيركز البحث على الآراء الواردة في كتاب *المبسوط* للإمام السرخسي.

تم اختيار كتاب *المبسوط* بناءً على عدة اعتبارات، من بينها طبيعة الأدبيات الفقهية في المذهب الحنفي، حيث إن مؤلفات الإمام أبي حنيفة تميل إلى التركيز على فقه العقيدة، بينما تم تطوير الآراء الفقهية التطبيقية بشكل أكبر من قبل تلاميذه. وفي هذا السياق، يُعد كتاب *المبسوط* واحدًا من الكتب *المعتمدة* (المرجعية) في المذهب الحنفي. هذا الكتاب هو عمل موسوعي لعالم فقه وأصول فقه بارز، الإمام محمد بن أحمد بن أبي سهل السرخسي. بالإضافة إلى كونه مرجعًا رئيسيًا، يعكس الكتاب ثراء الفكر القانوني الإسلامي في المذهب الحنفي، سواء من حيث منهجية استنباط الأحكام أو تطبيقها على القضايا المعاصرة.

من خلال هذا التحديد، يسعى البحث إلى تقديم تحليل واضح وعميق ومركز لآراء كل مذهب. علاوة على ذلك، فإن استخدام الكتب الموثوقة يضمن أن الدراسة تستند إلى الآراء الأصيلة المستمدة مباشرة من الأدبيات الكلاسيكية للمذهبين، مما يجعل نتائج البحث توفر فهمًا شاملاً ودقيقًا.

ج- أسئلة البحث

استنادًا إلى العرض السابق لمقدمة هذه الدراسة، فإن أسئلة البحث التي ستتم إجراؤها هي كما يلي:

١. ما موضع الرضاعة وفقًا للمذهب الشافعي والحنفي ؟

٢. ما رأي المذهب الشافعي والحنفي عن الزوجة التي ترفض الرضاعة ؟

د- أهداف البحث

استنادًا إلى أسئلة البحث التي تم عرضها سابقًا، يمكن توضيح أهداف البحث على النحو التالي:

١. تحليل ووصف حكم إرضاع الأم لطفلها وفقًا للمذهب الشافعي والحنفي.

٢. تحليل ووصف آراء المذهبين الشافعي والحنفي عن رفض الزوجة للرضاعة .

هـ- فوائد البحث

يتوقع أن تسهم نتائج هذا البحث في تقديم فوائد للقارئين من الناحيتين النظرية والتطبيقية:

١. الفوائد العلمية (النظرية)

يأمل أن يوسع هذا البحث آفاق المعرفة لدى المجتمع حول حق الزوجة في رفض الرضاعة من منظور الإمام الشافعي والحنفي، خاصة في سياق الأسرة الحديثة ودور المرأة في سوق العمل. بالإضافة إلى ذلك، يتوقع أن يوفر البحث فهمًا أعمق للاختلافات في فقه الإمام الشافعي والحنفي بشأن الرضاع) *الرضاعة*(، ويصبح مرجعًا إضافيًا لدراسات قانون الأسرة الإسلامية ومساهمته في التعامل مع ديناميكيات دور الزوجة داخل الأسرة في العصر الحديث.

٢. الفوائد التطبيقية (العملية)

يتوقع أن يوفر هذا البحث فوائد عملية لكل من الأكاديميين وعامة الناس. بالنسبة للأكاديميين والباحثةين، يمكن أن يكون هذا البحث مرجعًا إضافيًا لدراسة قضايا حق الزوجة في الرضاعة من منظور القانون الإسلامي، خصوصًا في ما يتعلق بالاختلافات بين الإمام الشافعي والحنفي. كما يقدم البحث رؤى جديدة حول مدى ارتباط مفهوم الرضاع بالأسرة الحديثة، التي غالبًا ما تواجه تحديات الدور المزدوج للمرأة كأم وعاملة محترفة.

أما بالنسبة لعامة الناس، فيأمل أن يساعد هذا البحث على تعزيز فهم أعمق، خاصة للزوجين، بشأن الحقوق والواجبات داخل الأسرة فيما يتعلق بالرضاع. يمكن لهذا الفهم أن يساعد المجتمع في التعامل مع قضايا الرضاعة بحكمة، سواء من الجوانب القانونية أو الاجتماعية أو الصحية، مما يسهم في بناء أسر متناغمة ومستقرة سكنى.

و- تعريف المصطلحات

١. الرضاعة

تُعرَّف الرضاعة وفقًا للفقه على المذاهب الأربعة بأنها عملية وصول لبن الإنسان إلى جوف الطفل الذي لا يزيد عمره عن سنتين. وفي منظور المذاهب الفقهية الأربعة، تحمل كلمة "الرضاعة" معنى محددًا. لغويًا، تُفهم الرضاعة على أنها قيام الطفل مباشرة بمصّ اللبن من ثدي الأم أو المرأة المرضعة. وقد ذُكر أن الرضاعة يجب أن تتم بشكل مباشر، أي من

خلال الحلمة، وبالتالي إذا تم استخراج اللبن مسبقًا كما هو الحال مع لبن الماعز أو أي حيوان آخر ثم قُدِّم للطفل، فإن ذلك لا يُعتبر "رضاعة" وفقًا للمصطلح الفقهي الشرعي[11].

٢. المقارنة

يمكن أن تشير كلمة "المقارنة" وفقًا لـ "قاموس اللغة الإندونيسية الكبير (*KBBI*) "إلى عملية تحديد الفروق والتشابهات، أو حتى استخدامها كدليل أو معيار في تقييم شيء ما.[١٢] وفي سياق نظرية مقارنة القوانين، يشير هذا المصطلح إلى الجهد المنهجي لمقارنة الجوانب المختلفة للقوانين في الأنظمة أو التقاليد أو المذاهب المختلفة، بهدف اكتشاف أوجه التشابه والاختلاف أو الأنماط ذات الصلة.

٣. المذهب الشافعي

يُعد المذهب الشافعي واحدًا من المذاهب الأربعة الأكثر شهرة في الفقه الإسلامي، وله العديد من الأتباع بين المسلمين في جميع أنحاء العالم. أسس هذا المذهب الإمام الشافعي (٨٢٠-٧٦٧م)، وهو عالم بارز وفقيه متميز وضع منهجًا فريدًا ومنهجيًا للاجتهاد. يركز المبدأ الأساسي للمذهب الشافعي على أهمية الرجوع إلى القرآن الكريم والحديث النبوي

[11]Windy Adiska Irani, M. Habibullah AR "Implementasi Pemberian ASI pada Wanita Karir dalam Persepsi Hukum Islam," *Hutanasyah: Jurnal Hukum Tata Negara*, No.1 (2024): 64-65 https://doi.org/10.37092/hutanasyah.v3i1.882

[12]Tim Redaksi Kamus Bahasa Indonesia, *Kamus Bahasa Indonesia* (Jakarta: Pusat Bahasa, 2008), 131.

كمصدرين رئيسيين للشريعة الإسلامية. يوجه هذا النهج أتباعه لجعل نصوص القرآن والحديث أساسًا رئيسيًا في استنباط الأحكام وفهم المقاصد التي تحتويها[١٣].

٤. المذهب الحنفي

المذهب الحنفي هو المذهب الذي يضم أكبر عدد من الأتباع في العالم الإسلامي، خاصة بين أهل السنة. أسس هذا المذهب الإمام أبو حنيفة، واسمه الكامل النعمان بن ثابت بن زوطا، وفي بعض الروايات يُذكر باسم النعمان بن ثابت بن المرزبان. يُعد المذهب الحنفي الأقدم بين المذاهب الفقهية الأربعة الكبرى، وله منهجية متميزة في أسلوبه.كان الإمام أبو حنيفة يميل إلى استخدام العقل والرأي) *الرأي* (بشكل أكبر مقارنة بالاعتماد على الحديث النبوي، نظرًا للانتشار الواسع للأحاديث الموضوعة في عصره. لذا، كان يتوخى الحذر الشديد لتجنب استخدام الأحاديث التي تُشكك في صحتها .بعد وفاة الإمام أبو حنيفة، شهد المذهب تطورًا وانتشارًا كبيرًا من خلال العدد الكبير من تلاميذه. ولا يزال هذا المذهب حتى اليوم أحد أكثر المذاهب تأثيرًا في العالم الإسلامي[14].

[13]Syaiful Anwar, dkk "Mazhab Syafi'i Sebagai Paradigma Dalam Pemikiran dan Penetapan Hukum Islam Di Indonesia," *Varia Hukum: Jurnal Forum Studi Hukum dan Kemasyarakatan*, No.2 (2023): 104-105 https://journal.uinsgd.ac.id/index.php/varia/article/download/28191/pdf_1

[14]Murni Utami, Noor Hafizah, dan Nurul Izatil Hasanah "Mazhab Hanafiah Dan Perkembangannya: Sejarah Dan Peta Pemikiran," *Journal Islamic Education*, No.2 (2023): 24-27 https://maryamsejahtera.com/index.php/Education/index

ز–منهجية البحث

١. نوع البحث

نوع هذه الدراسة هو القانونية المعيارية، الذي يتناسب مع الموضوع وصياغة المشكلة المرفوعة. تُعرف هذه الدراسة بأنها دراسة مكتبية أو دراسة وثائقية، حيث تعتمد الأبحاث بشكل أساسي على البيانات الثانوية المستمدة من مصادر مكتوبة متنوعة. تشمل هذه المصادر الكتب القانونية، والأعمال الأكاديمية، بالإضافة إلى الوثائق الرسمية الصادرة من الحكومة.[١٥]

إذا تم ربطها بقانون الإسلام كموضوع للدراسة، فإن البحث القانوني النورماتي الذي يتم الإشارة إليه هو البحث الذي يركز على الأدبيات القانونية الإسلامية التي تهدف إلى التنظيم. بعبارة أخرى، يُعتبر البحث القانوني الإسلامي النورماتي دراسة تستهدف قانون الإسلام كقاعدة أو معيار، سواء كانت في شكل نص الحكم (النص القانوني) أو كانت نتاج أفكار أو تفسيرات تتعلق بقانون الإسلام.[١٦]

تشمل المصادر في سياق هذه الدراسة المستخدمة الأدبيات الفقهية، والأعمال الأكاديمية، وكذلك الوثائق الرسمية مثل اللوائح القانونية المعمول بها في إندونيسيا. من خلال

[15]Aris Prio Agus Santoso dkk., *Pengantar Metodologi Penelitian Hukum* (Yogyakarta: Pustakabarupress, 2022), 38.

[16]Nor Salam, *Metodologi Penelitian Hukum Islam Interdisipliner Elaborasi Filsafat Ilmu dan Ilmu-Ilmu Keislaman* (Malang: CV. Literasi Nusatara Abadi, 2021), 28-29.

هذا المنهج، تسعى الدراسة إلى تحليل الأحكام القانونية المتعلقة بالرضاعة، بالإضافة إلى استكشاف آراء المذهبين، الشافعي والحنفي، بشأن حقوق وواجبات الزوجة في سياق المجتمع الحديث، بما في ذلك عندما تلعب الزوجة دور المرأة العاملة.

٢. منهجية البحث

ستستخدم الباحثة منهجًا مقارنًا في هذه الدراسة. يتم تطبيق هذا المنهج من خلال مقارنة الأحكام بطريقة وصفية. تهدف هذه الدراسة إلى مقارنة مذهب مع مذهب آخر، أو حتى مع جميع المذاهب، حول موضوع معين.[١٧] يركز البحث على الاختلافات في الآراء بين المذهبين الشافعي والحنفي بشأن حق الزوجة في رفض الرضاعة، خاصة في سياق النساء العاملات. بالإضافة إلى ذلك، تحلل هذه الدراسة الحجج المقدمة من كلا المذهبين، وتقوم بتقييم الأدلة التي تشكل أساس وجهات نظرهم باستخدام نظرية الترجيح، لتحديد أي الآراء أكثر قوة أو صلة بالوضع الحالي.

٣. مصادر البيانات

في منهج البحث المكتبي، يعتمد الكاتب على البحث باستخدام البيانات الثانوية، والتي يمكن تصنيفها إلى ثلاث مجموعات بناءً على مستوى قوتها الملزمة، وهي تشمل:[١٨]

[17]Faisar Ananda, dan Watni Marpaung, *Metodologi Penelitian Hukum Islam* (Jakarta: Kencana, 2018), 56.

[18]Soerjono Soekanto, *Pengantar Penelitian Hukum* (Jakarta: UI Press, 2005), 51-52.

أ. المواد القانونية الأولية

تُعتبر المواد القانونية الأولية مصادر قانونية ملزمة وتشكل الإطار الرئيسي في هذه الدراسة. تشمل المصادر القانونية الأولية المستخدمة ما يلي:

١) الأُمّ لإمام الشافعي

٢) المبسوط لمحمد ابن أب سحل السرخسي

٣) فقه المذاهب الأربعة للشيخ عبد الرحمن الجزري

ب. المواد القانونية الثانوية

المصادر القانونية الثانوية لها دور مهم كمصادر داعمة تقدم تفسيرات إضافية وتعزز المصادر القانونية الأولية. في هذه الدراسة، تشمل المصادر القانونية الثانوية مجموعة من الأدبيات مثل الكتب، الرسائل الجامعية، الأطروحات، المقالات العلمية، والمجلات الأكاديمية ذات الصلة. وتعتبر مجموعة من كتب الفقه من المذهبين الشافعي والحنفي أساسًا لفهم آراء المذهبين فيما يتعلق بحقوق وواجبات الزوجة في الرضاعة. هذه الكتب تقدم رؤى معيارية حول الأسباب التي تسمح للزوجة برفض واجب الرضاعة، بالإضافة إلى السياق القانوني الذي يفسر ذلك.

أما الكتب التي تشمل" :أحكام الرضاع في الشريعة الإسلامية "لسيد صدام حازم البدراني، و"مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج" لشمس الدين محمد بن أحمد الخطيب الشربيني، و"الفقه الإسلامي وأدلته" لوهبة الزحيلي. تقدم هذه الكتب رؤى معيارية حول الأسباب التي تجيز للزوجة رفض واجب إرضاع الطفل، والسياقات الشرعية التي تستند إليها.

إن تقرير البحث، و البحث العلمي ، و رسالة الماجستير التي تناقش ديناميكيات الأسرة الحديثة وتطبيق الشريعة الإسلامية في المجتمع تُعد أيضًا من المصادر القانونية الثانوية التي استخدمها الباحثة في هذا البحث. كما تم الاستفادة من الكتب والمقالات الحديثة في المجلات الأكاديمية لتحليل الدور المزدوج للمرأة كأم وعاملة محترفة. هذه الأدبيات لا تقدم فقط سياقًا اجتماعيًا ذا صلة، بل تدعم أيضًا التحليل حول كيفية تطبيق مبادئ الشريعة الإسلامية في الحياة الأسرية الحديثة التي أصبحت أكثر تعقيدًا.

ج. المواد القانونية الثالثة

تعتبر المواد القانونية الثالثة مصادر تقدم إرشادات أو شروحات إضافية للمواد القانونية الأولية والثانوية. ويشمل ذلك القواميس القانونية، والموسوعات، والمراجع الأخرى التي يمكن أن تساعد في توضيح المفاهيم والمصطلحات القانونية المستخدمة في هذه الدراسة.

٤. تقنية جمع البيانات

في هذه الدراسة، تركز التقنية المستخدمة لجمع المواد القانونية على أسلوب الوثائق من خلال دراسة الوثائق. يهدف هذا الأسلوب إلى البحث عن المواد القانونية من مصادر متنوعة، مثل الكتب، والملاحظات، والنصوص، ومصادر أخرى ذات صلة.[١٩] تشمل تقنيات جمع البيانات جمع جميع المواد من المصادر الأولية والثانوية والثالثة بناءً على المشكلات المطروحة. ستقوم هذه الدراسة أيضًا بدراسة المفاهيم المتعلقة بالرضاعة، بالإضافة إلى وجهات نظر المذهبين الشافعي والحنفي، لتحليلها بشكل شامل.[٢٠]

٥. تحليل البيانات

تحليل البيانات هو عملية تنظيم وترتيب البيانات في أنماط وفئات ووحدات وصف أساسية، بحيث يمكن تحديد الموضوعات وصياغة الفرضيات العملية استنادًا إلى البيانات الموجودة. تشمل المهام في تحليل البيانات تنظيم وترتيب وتجميع وترميز وتصنيف البيانات. يرتبط تحليل البيانات النوعية بالكلمات أو الجمل الناتجة عن موضوع البحث، بالإضافة إلى الأحداث التي تحيط بهذا الموضوع.[٢١]

---

[19]Arikunto, Suharsini, *Prosedur Penelitian: Suatu pendekatan praktik* (Jakarta: Bhineka Cipta, 2002), 274

[20]Johny Ibrahim, *Teori dan Penelitian Hukum Normatif* (Malang: Bayu Media Publishing, 2007), 392.

[21]Aris Prio Agus Santoso dkk., *Pengantar Metodologi Penelitian Hukum* (Yogyakarta: Pustakabarupress, 2022), 138.

أما عملية التحليل فتشمل:[٢٢]

أ. تقليص البيانات: تقليص البيانات هو عملية تتضمن اختصار المعلومات من خلال تلخيصها، واختيار العناصر الأساسية، والتركيز على الجوانب الأكثر أهمية. في هذه المرحلة، يبحث الكاتب عن المواضيع والأنماط التي تظهر من البيانات التي تم جمعها، بالإضافة إلى استبعاد المعلومات التي تعتبر غير ذات صلة أو لا تدعم أهداف البحث. وبالتالي، فإن تقليص البيانات لا يساعد فقط في تبسيط المعلومات، ولكنه أيضًا يضمن أن يكون التحليل أكثر توجيهًا وتركيزًا، مما يسهل على الباحثة استخلاص النتائج وتطوير حجج قوية استنادًا إلى نتائج البحث.

ب. عرض البيانات: وفقًا لمايلز وهوبيرمان، يعد عرض البيانات مجموعة من المعلومات المنظمة التي تتيح إمكانية استخلاص الاستنتاجات. تتم هذه العملية لأن البيانات التي تم الحصول عليها في البحث النوعي عادةً ما تُعرض في شكل سردي، مما يتطلب التبسيط دون تقليل جوهر تلك المعلومات.

ت. الاستنتاج أو التحقق: الاستنتاج أو التحقق هو المرحلة الأخيرة في عملية تحليل البيانات. في هذه المرحلة، يقدم الكاتب الاستنتاجات التي تم استخلاصها من البيانات التي تم جمعها سابقًا. تهدف هذه النشاطات إلى كشف المعاني الموجودة

[22]Aris Prio Agus Santoso dkk., *Pengantar Metodologi Penelitian Hukum* (Yogyakarta: Pustakabarupress, 2022), 141-142

في البيانات من خلال استكشاف العلاقات أو القواسم المشتركة أو الاختلافات التي قد تظهر. من خلال هذه العملية، لا يقوم الكاتب فقط بتلخيص النتائج، ولكن أيضًا يسعى لتقديم تفسير عميق للبيانات، مما ينتج عنه رؤى أكثر شمولاً.

ح- هيكل البحث

لتركيز وتنظيم كتابة هذا البحث العلمي بشكل أكثر توجيهًا ومنهجيًا، ستقوم الباحثة بشرح هيكل الكتابة في أربعة فصول رئيسية:

الفصل الأول: المقدمة. يتناول هذا الفصل عرضًا تمهيديًا للبحث، بما في ذلك خلفية المشكلة التي تشرح سبب وأهمية الموضوع المطروح. كما يتضمن هذا الفصل صياغة المشكلة، أهداف البحث، فوائد البحث، منهجية البحث، مراجعة الأبحاث السابقة، ونظام الكتابة. تقدم جميع هذه الأجزاء إطارًا عامًا يتعلق بالبحث الذي سيتم مناقشته في الرسالة.

الفصل الثاني: الإطار النظري. يحتوي هذا الجزء على الأسس النظرية ذات الصلة بموضوع البحث. في هذا الفصل ، يتم توضيح المفاهيم الأساسية المتعلقة بحق الزوجة في الرضاعة ورفضها للرضاعة في منظور

المذهبين الشافعي والحنفي. ستكون هذه المراجعة النظرية الأساس لتحليل المشكلة التي سيتم مناقشتها في الرسالة، وربط قضية رفض الرضاعة بمبادئ قانون الأسرة الإسلامي والتنظيمات السارية في إندونيسيا.

الفصل الثالث: نتائج البحث والتحليل. يعرض هذا الفصل البيانات التي تم جمعها من مصادر متنوعة، بما في ذلك المصادر القانونية الأولية والثانوية والثالثية. ثم يتم تحليل هذه البيانات للعثور على إجابات للأسئلة التي طرحت. في هذا الفصل ، سيتم مناقشة اختلافات الآراء بين المذهبين الشافعي والحنفي حول رفض الزوجة للرضاعة، مع الأخذ في الاعتبار سياق الحياة الحديثة، بما في ذلك النساء العاملات.

الفصل الرابع: الخاتمة والتوصيات. يتضمن هذا الفصل الاستنتاجات التي تمثل إجابات مختصرة على الأسئلة المطروحة في شكل نقاط. كما يتضمن هذا ا الفصل التوصيات ذات الصلة بتطوير البحث المستقبلي أو تطبيق نتائج البحث في سياق قانون الأسرة الإسلامي في إندونيسيا. ويأمل أن يقدم هذا الختام توجيهًا للباحثين والقراء لتوسيع وجهات نظرهم حول الموضوع الذي تمت مناقشته.

الفصل الثاني

الإطار النظري

أ– الرضاعة في منظور القانون الوضعي والقانون الإسلامي

١.الرضاعة

أ. تعريف الرضاعة

الرضاعة (الرَّضَاعَة) كما ذُكر سابقًا، تعني عمومًا تقديم حليب الأم (لبن الأم) للطفل. لغويًا، الكلمة مشتقة من "رَضَعَ – يَرْضَعُ"، أي امتصاص الثدي وشرب الحليب منه. وفي السياق اللغوي، تشمل الرضاعة نشاط التغذية بالحليب سواء عند البشر أو الحيوانات. أما في الاصطلاح الفقهي، فمصطلح الرضاعة يشير تحديدًا إلى الحالات التي تشمل البشر .من الناحية التقنية، يُعرف الرضاع بوصول لبن الإنسان إلى جسم الطفل الذي يقل عمره عن سنتين.[٢٣]

بناءً على هذا التعريف، هناك ثلاثة شروط رئيسية لجعل الرضاعة سببًا لتحريم الزواج (المحرمية) : الشرط الأول :أن يكون الحليب من مصدر بشري. شرب الحليب من الحيوانات، مثل الأبقار، لا

[23]Siti Rohmatul Ummah, "Memahami Maqashid Asy-Syariah Pada Ayat Radha'ah Perspektif Keadilan Gender," *Jurnal Ilmiah Ahwal Syakhsiyyah (JAS)*, No. 3 (2021):18 https://doi.org/10.33474/jas.v3i1.11057

يترتب عليه تحريم العلاقة بين من يشربه .الشرط الثاني :يتعلق بعمر الطفل. وفقًا لجمهور العلماء، يجب أن تتم الرضاعة خلال عمر الطفل من ٠-٢ سنة. بينما يرى الإمام مالك جواز الرضاعة حتى عمر سنتين وشهرين، وأبو حنيفة حتى عمر سنتين وستة أشهر. وهناك رأي آخر يقول إن الرضاعة تسبب المحرمية طالما أن الطفل لم يُفطم، بغض النظر عن عمره[24] .الشرط الثالث :تكرار الرضاعة. الرأي الراجح ينص على أنه يجب أن تكون هناك خمس رضعات متفرقات يشبع فيها الطفل، ولا تنقطع بسبب أسباب أخرى كالتنفس أو المفاجأة أو أي عارض آخر[25].

فيما يتعلق بكيفية وصول الحليب إلى جسم الطفل، لا يفرق جمهور العلماء بين ما إذا كان ذلك عن طريق الفم، الأنف، أو طرق أخرى مثل الإطعام باليد. بالإضافة إلى ذلك، فإن جودة الحليب ليست مشكلة طالما كانت خصائص الحليب لا تزال غالبة على أي إضافات أخرى. في مثل هذه الحالات، تظل الرضاعة سببًا لتحريم الزواج (المحرمية)[26].

ب. الأساس القانوني للرضاعة

يستند الالتزام بالرضاعة إلى مصادر متعددة، سواء كانت من القرآن الكريم والسنة النبوية، أو من القوانين والأنظمة المعمول بها في إندونيسيا. وفيما يلي تفصيل لذلك[27]:

---

[24]Wahbah Az-Zuhaily, *Al-Fiqhul Islamiy Wa Adillatuhu* (Damaskus: Dar Al-Fikr, 2009), 146.
[25]Wahbah Az-Zuhaily, *Al-Fiqhul Islamiy Wa Adillatuhu* (Damaskus: Dar Al-Fikr, 2009), 145.
[26]Siti Rohmatul Ummah, "Memahami Maqashid Asy-Syariah Pada Ayat Radha'ah Perspektif Keadilan Gender," *Jurnal Ilmiah Ahwal Syakhsiyyah (JAS)*, No. 3 (2021):18 https://doi.org/10.33474/jas.v3i1.11057
[27]Asnawati, Ibrahim Bafadhol, dan Ade Wahudin "Pemberian ASI Pada Anak Dalam Perspektif Al-Qur'an," *Al-Tadabbur: Jurnal Ilmu Al-Qur'an dan Taafsir*, No.1 (2019): 90-92 https://jurnal.staialhidayahbogor.ac.id/index.php/alt/article/view/429

١) القرآن الكريم والسنة النبوية

أ) قول الله تعالى في سورة البقرة {٢:٢٣٣}

وَٱلۡوَٰلِدَٰتُ يُرۡضِعۡنَ أَوۡلَٰدَهُنَّ حَوۡلَيۡنِ كَامِلَيۡنِۖ لِمَنۡ أَرَادَ أَن يُتِمَّ ٱلرَّضَاعَةَ

ب) قول الله تعالى في سورة لقمان{٣١:١٤}

وَوَصَّيۡنَا ٱلۡإِنسَٰنَ بِوَٰلِدَيۡهِۖ حَمَلَتۡهُ أُمُّهُۥ وَهۡنًا عَلَىٰ وَهۡنٖ وَفِصَٰلُهُۥ فِي عَامَيۡنِ أَنِ ٱشۡكُرۡ لِي وَلِوَٰلِدَيۡكَۖ إِلَيَّ ٱلۡمَصِيرُ

ج) قول الله تعالى في سورة الأحقاف{٤٦:١٥}

وَوَصَّيۡنَا ٱلۡإِنسَٰنَ بِوَٰلِدَيۡهِ إِحۡسَٰنًاۖ حَمَلَتۡهُ أُمُّهُۥ كُرۡهٗا وَوَضَعَتۡهُ كُرۡهٗاۖ وَحَمۡلُهُۥ وَفِصَٰلُهُۥ ثَلَٰثُونَ شَهۡرًاۚ حَتَّىٰٓ إِذَا بَلَغَ أَشُدَّهُۥ وَبَلَغَ أَرۡبَعِينَ سَنَةٗ قَالَ رَبِّ أَوۡزِعۡنِيٓ أَنۡ أَشۡكُرَ نِعۡمَتَكَ ٱلَّتِيٓ أَنۡعَمۡتَ عَلَيَّ وَعَلَىٰ وَٰلِدَيَّ وَأَنۡ أَعۡمَلَ صَٰلِحٗا تَرۡضَىٰهُ وَأَصۡلِحۡ لِي فِي ذُرِّيَّتِيٓۖ إِنِّي تُبۡتُ إِلَيۡكَ وَإِنِّي مِنَ ٱلۡمُسۡلِمِينَ

د) الحديث (٥٦٥٣)[28]

حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي مَرْيَمَ حَدَّثَنَا أَبُو غَسَّانَ قَالَ حَدَّثَنِي زَيْدُ بْنُ أَسْلَمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: "قَدِمَ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سَبْيٌ، فَإِذَا امْرَأَةٌ مِنْ السَّبْيِ قَدْ تَحْلُبُ ثَدْيَهَا تَسْقِي، إِذَا وَجَدَتْ صَبِيًّا فِي السَّبْيِ أَخَذَتْهُ فَأَلْصَقَتْهُ بِبَطْنِهَا وَأَرْضَعَتْهُ. فَقَالَ لَنَا

[28]Ibnu Hajar Al-Asqalani, *Fath al-Bari bisyarhi Shahih al- Bukhari* (t.tp.:t.p., t.t.), juz 10, 444.

النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: أَتَرَوْنَ هَذِهِ طَارِحَةً وَلَدَهَا فِي النَّارِ؟ قُلْنَا: لَا وَهِيَ تَقْدِرُ عَلَى أَنْ لَا تَطْرَحَهُ. فَقَالَ: لَلَّهُ أَرْحَمُ بِعِبَادِهِ مِنْ هَذِهِ بِوَلَدِهَا".

٢) القوانين الإندونيسية

أ) القانون رقم ٣٦ لعام ٢٠٠٩ بشأن الصحة[29]:

تنص المادة ١٢٨ على أن كل رضيع له الحق في الحصول على الرضاعة الطبيعية الحصرية منذ ولادته لمدة ستة أشهر. وبعد ذلك، يمكن إعطاؤه أطعمة مكمِّلة للرضاعة حتى يبلغ عمره سنتين أو أكثر. ويجب على الحكومة والمجتمع دعم الأمهات المرضعات من خلال توفير المرافق والوقت المناسبين.

ب) القانون رقم ١٣ لعام ٢٠٠٣ بشأن العمل[30]:

تنص المادة ٨٣ على أن العاملة التي ترضع طفلها يجب أن تُمنح فرصة مناسبة للقيام بذلك خلال ساعات العمل.

ج) اللائحة الحكومية رقم ٣٣ لعام ٢٠١٢ بشأن الرضاعة الطبيعية الحصرية[٣١]:

تتناول هذه اللائحة التزام توفير الرضاعة الحصرية لمدة الأشهر الستة الأولى، بما في ذلك مسؤولية العاملين الصحيين ومرافق الخدمات الصحية وحماية الأمهات المرضعات في أماكن العمل.

[29]Pasal 128 Undang-Undang Nomor 36 Tahun 2009 tentang Kesehatan.
[30]Pasal 83 Undang-Undang Nomor 13 Tahun 2003 tentang Ketenagakerjaan.
[31]Peraturan Pemerintah Nomor 33 Tahun 2012 tentang Pemberian ASI Ekslusif

د) لائحة وزير الصحة رقم ١٥ لعام ٢٠١٣ بشأن توفير مرافق خاصة للرضاعة أو شفط الحليب[32]:

تنظم هذه اللائحة توفير غرف الرضاعة في أماكن العمل والأماكن العامة لدعم الأمهات في تقديم الحليب الطبيعي لأطفالهن.

٣) مجموعة الأحكام الإسلامية

تنص المادة ١٠٤ الفقرة ٢ على: "تتم الرضاعة لمدة أقصاها سنتين، ويمكن أن يتم الفطام قبل السنتين بموافقة الأب والأم[33]".

ج.مدة الرضاعة في المذاهب الفقهية

اختلف الفقهاء في تحديد مدة الرضاعة التي يترتب عليها أحكام التحريم، فكانت آراؤهم على النحو التالي:

١) رأي المذهب الشافعي والحنبلي وأبي يوسف ومحمد

يرى فقهاء الشافعية والحنابلة وأبو يوسف ومحمد أن مدة الرضاعة التي تؤثر في الأحكام الشرعية يجب أن تكون في غضون أول عامين من عمر الطفل (٢٤ شهرًا

[32]Peraturan Menteri Kesehatan Nomor 15 Tahun 2013 tentang Tata Cara Penyediaan Fasilitas Khusus Menyusui dan/atau Memerah ASI.
[33]Pasal 104 ayat 2 Kompilasi Hukum Islam.

قمريًا) .حتى لو تم فطام الطفل خلال هذه الفترة، فإن أي رضاعة تحدث فيها تظل مؤثرة من الناحية الشرعية[34].

ويستند هذا الرأي إلى حديث النبي ﷺ:

"إنما الرضاعة من المجاعة"

ويُفهم من هذا الحديث أن الرضاعة المؤثرة في التحريم هي التي تقع في فترة يكون فيها الطفل بحاجة إلى الحليب كغذاء أساسي. وبالتالي:

أ) إذا رضع الطفل بعد إكمال العامين، حتى ولو للحظة واحدة، فلا يثبت التحريم، لأن المدة الشرعية للرضاعة قد انتهت.

ب) إذا حدثت الرضاعة في أي وقت خلال العامين الأولين، حتى بعد الفطام، فهي تؤثر في التحريم، لأن الرضاعة خلال هذه الفترة معترف بها في الشريعة.

ت) يتم احتساب العامين بدءًا من ولادة الطفل، لذلك إذا رضع قبل انتهاء هذه المدة، فإن الرضاعة تُعتبر مؤثرة شرعًا.

ويُنظر إلى هذا الرأي على أنه الأقوى بسبب وضوح الأدلة التي يستند إليها.

---

[34] Az-Zuhaily, *Al-Fiqhul Islamiy Wa Adillatuhu*, 7287.

٢) رأي المذهب الحنفي

أ) يرى الإمام أبو حنيفة أن مدة الرضاعة تمتد إلى ثلاثين شهرًا (عامين ونصف)، مضيفًا ستة أشهر إلى العامين المذكورين في القرآن.

ب) يبرر ذلك بأن الطفل قد لا يكون قادرًا على الفطام التام بعد العامين، ويحتاج إلى فترة انتقالية لاستبدال الحليب بالطعام العادي.

ت) ولكن إذا كان الطفل قد استغنى تمامًا عن الحليب وأصبح مكتفيًا بالطعام، فإن أي رضاعة لاحقة لا تؤثر شرعًا.

ث) أما إذا كان الطفل قد فُطم لكنه لا يزال يعتمد جزئيًا على الحليب، ثم عاد للرضاعة ضمن الثلاثين شهرًا، فإن الرضاعة تعتبر مؤثرة في التحريم، تمامًا كما لو كان الطفل لا يزال في فترة الرضاعة الأصلية.

ج) يُفسّر الحديث "لا رضاع بعد الفصال "بأنه يشير إلى الفطام النهائي الذي يتعارف عليه الناس، وليس أي فطام مؤقت[35].

[35]Az-Zuhaily, *Al-Fiqhul Islamiy Wa Adillatuhu*, 7288.

٣) الدليل من القرآن الكريم

استدل الإمام مالك وأبو حنيفة بالآية الكريمة:

"والوالدات يُرضِعن أولادهن حولين كاملين لمن أراد أن يُتم الرضاعة... فإن أرادا فصالًا عن تراضٍ منهما وتشاورٍ فلا جناح عليهما "البقرة: ٢٣٣.

وفهموا من هذه الآية ما يلي:

أ) أن مدة الرضاعة الشرعية هي عامان، لكنها ليست حدًا قاطعًا، بل يمكن تمديدها إذا استدعت الحاجة.

ب) أن قرار الفطام يجب أن يكون بتشاور واتفاق بين الوالدين، مما يعني أن الطفل قد يُفطم قبل إكمال العامين.

ت) أن ذكر العامين في بداية الآية مرتبط بحق الأم المطلقة في أخذ أجر عن الرضاعة، وليس كحد نهائي مطلق لتأثير الرضاعة في التحريم.

الرد على أدلة المالكية والحنفية

أجاب الفقهاء الذين يحددون الرضاعة بعامين فقط بأن:

أ) التشاور بين الوالدين في الفطام يتعلق فقط بالفطام المبكر قبل عامين، وليس بتمديد الرضاعة بعد العامين.

ب) إذا استمرت الرضاعة بعد العامين بسبب ضعف الطفل، فإن ذلك جائز للحاجة، لكنه لا يُؤثر في الأحكام الشرعية المتعلقة بالرضاعة.

ت) الأم المطلقة لا تستحق الأجر على الرضاعة بعد إكمال عامين، لأن المدة المحددة لذلك شرعًا هي عامان فقط[36].

يظهر أن الشافعية والحنابلة يضعون حدًا صارمًا لمدة الرضاعة في عامين فقط، بينما المالكية والحنفية يتوسعون في تحديد المدة وفقًا لاحتياجات الطفل الصحية.

ب– نظرية المقارنة

١.التعريف

القانون المقارن هو علم ذو نطاق واسع، لا يقتصر فقط على مقارنة النظم القانونية المختلفة. بل يُعتبر جزءًا من العلوم الاجتماعية التي تنظر إلى مختلف جوانب الحياة نظرة شاملة. لهذا السبب، يُنظر إلى القانون المقارن كجزء من الفلسفة، حيث يركز على المفاهيم والنظريات المثالية بدلًا من الاقتصار على الأمور العملية في المقارنة القانونية[37].

وفقًا لـ "رودولفو ساكو"، يُفهم القانون المقارن على أنه علم ذو طبيعة فلسفية يهدف بالأساس إلى فهم البيانات القانونية بشكل أعمق. ورغم أن للقانون المقارن أدوارًا إضافية، مثل تحسين أو تفسير القانون، فإن هذه الأدوار تُعد ثانوية. الهدف الرئيسي من القانون المقارن هو تعميق الفهم القانوني

[36]Az-Zuhaily, *Al-Fiqhul Islamiy Wa Adillatuhu*, 7288.
[37]Ratno Lukito, "Compare But Not to Compare: Kajian Perbandingan Hukum di Indonesia," *Undang: Jurnal Hukum*, No. 2 (2022): 263

للوصول إلى نظام قانوني أفضل .*(arriving at the better law)* يصبح النهج المثالي ضروريًا لتحقيق هذا الهدف[38].

إضافة إلى ذلك، لا يقتصر النهج في القانون المقارن على النظر إلى القانون كقاعدة *(law as a rule)*، بل يشمل أنشطة أكاديمية أوسع. يوجه هذا النهج الدراسات القانونية نحو فهم القانون في سياقه الاجتماعي والثقافي، حيث يعيش القانون ويتطور وسط المجتمع. بهذه الطريقة، يمكننا الحصول على رؤى عميقة حول القانون المدروس وعكسها بشكل استقرائي ضمن منظور أوسع للظواهر القانونية[39].

٢.دراسة الفقه الإسلامي المقارن

بعد أن مرت المذاهب الفقهية بمرحلة التبلور، ظهر نموذج جديد من الدراسات يُعرف بدراسة المقارنة بين المذاهب الفقهية. يهدف هذا النوع من الدراسات إلى مقارنة وجهات النظر بين مذهب فقهي وآخر، أو حتى مقارنة جميع المذاهب في معالجة موضوع معين. تتطلب هذه الدراسات فهمًا عميقًا لآراء كل مذهب. كان العلماء في الماضي يقارنون آراء الفقهاء حول قضية معينة، مع إبراز نقاط القوة والضعف في كل حجة قانونية مطروحة.[٤٠]

[38]Lukito, "Compare But Not to Compare: Kajian Perbandingan Hukum di Indonesia," 264.
[39]Lukito, "Compare But Not to Compare: Kajian Perbandingan Hukum di Indonesia," 264.
[40]Faisar Ananda, dan Watni Marpaung, *Metodologi Penelitian Hukum Islam* (Jakarta: Kencana, 2018), 56.

ومع تطور هذا النهج، اتسعت دراسة القانون المقارن لتشمل ليس فقط الأدلة الشرعية المستخدمة، بل أيضًا النهج التاريخي، والاجتماعي، والأنثروبولوجي.رغم الجدل المستمر بين علماء القانون حول ما إذا كان القانون المقارن علمًا أو منهجًا، يظل هذا النموذج من الدراسات ذو صلة ويمكن تطبيقه في مختلف مجالات القانون[41].

تعتمد هذه الدراسات على نظام قانوني يتألف من ثلاثة عناصر رئيسية :هيكل القانون:المؤسسات القانونية.مضمون القانون :مجموعة القواعد أو السلوكيات المنظمة .ثقافة القانون :مجموعة القيم التي يتبناها المجتمع .في سياق الفقه الإسلامي، يمكن إجراء دراسة القانون المقارن بمقارنة الفقه الإسلامي المطبق في التشريعات بين الدول، أو مقارنة آراء الفقهاء حول قضية معينة، أو المقارنة بين المذاهب الفقهية المختلفة[42].

٣.منهج الدراسة المقارنة والاختلاف[٤٣]

أ.تحديد مسألة البحث، مثل حق الزوجة في رفض إرضاع طفلها من منظور مذهبي الشافعي والحنفي.

ب. جمع آراء الفقهاء المتعلقة بالموضوع من خلال دراسة كتب الفقه لكلا المذهبين.

ج. جمع الأدلة التي تستند إليها كل وجهة نظر، سواء كانت من القرآن الكريم، الأحاديث، الإجماع، القياس، أو غيرها من الأدلة.

---

[41]Ananda, *Metodologi Penelitian Hukum Islam,* 57.
[42]Ananda, *Metodologi Penelitian Hukum Islam,* 57.
[43]Maradingin, *Pengantar Perbandingan Madzhab* (Sukabumi: Farha Pustaka, 2020), 20-21.

د .تحليل صحة الأدلة لفصل الأدلة الضعيفة عن الأدلة القوية.

هـ .دراسة الأدلة القوية للتأكد من ملاءمتها للحكم المقصود.

و. اختيار الرأي الراجح بناءً على قوة الأدلة والترجيح، مع عدم الانتقاص من الآراء الأخرى.

ز. تحديد أسباب اختلاف الآراء لفهم سياق كل وجهة نظر.

ح .استكشاف الحكمة وراء اختلاف الآراء باعتبارها شكلًا من أشكال الرحمة في الشريعة الإسلامية.

ج– سيرة الإمام الشافعي

١.ولادة ونسب الإمام الشافعي

وُلِد الإمام الشافعي في عام ١٥٠ هـ، في نفس العام الذي توفي فيه الإمام أبو حنيفة، الذي يعد إمام المذهب الفقهي الأقدم. وهناك قصة تُحكى أن والدته، عندما كانت حاملاً به، حلمت برؤية ضوء يشبه النجم يخرج من جسدها، يتفجر إلى قطع صغيرة في مصر، وينتشر في مختلف أنحاء البلاد. فسر علماء تفسير الأحلام ذلك الضوء على أنه رمز لولادة عالم كبير، ستكون علمه يصل إلى جميع سكان مصر وينتشر في مختلف المناطق. وهناك أيضًا رواية تشير إلى أن الإمام الشافعي وُلِد في غزة بفلسطين[44].

الاسم الكامل للإمام الشافعي هو محمد بن إدريس بن عباس بن عثمان بن الشافعي بن سعيد بن عبيد بن عبد يزيد بن هاشم بن عبد المطلب بن عبد مناف القُرشي، مما يدل على أنه من قبيلة

[44]Abdul Aziz Asy-Syinawi, *Biografi Imam Mazhab 3: Asy-Syafi'i* (Solo: PT Aqwam Media Profetika, 2022), 11-12.

قريش، ومن سلالة عبد المطلب، ويشير ذلك إلى أن نسبه يلتقي مع النبي محمد صلى الله عليه وسلم في جده عبد مناف، ويتواصل نسبه حتى يصل إلى عدنان[45].

٢. فترة حياة الإمام الشافعي

وُلِد الإمام الشافعي في فترة حكم الدولة العباسية، حين كانت الحكومة في حالة من الاستقرار، وكانت تمتلك سلطة قوية، وكان الحياة الإسلامية تنمو بسرعة تحت قيادتهم. في تلك الفترة، بدأ النشاط الفكري في الازدهار، حيث شهدت الفكر الإسلامي تقدمًا ملحوظًا، كما بدأت عملية ترجمة وتكييف الفلسفات اليونانية والفارسية والهندية تحظى باهتمام كبير[46].

كانت المدن الإسلامية مليئة بالتنوع الذي يعكس خلفيات السكان المتنوعة. وكان لكل أمة من الأمم المقيمة هناك حضارتها التي رسخت في حياتهم. لذلك، ليس من المستغرب أن تظهر أحداث اجتماعية نتيجة لهذا التنوع بين السكان في تلك المنطقة. وكانت كل حدث من هذه الأحداث يتم تفسيره وفقًا لأحكام الشريعة الإسلامية، حيث أن الشريعة الإسلامية هي قانون عالمي يشمل الأحكام التي تسمح أو تمنع أي شيء، سواء كان صغيرًا أو كبيرًا.

لذلك، عندما يحلل فقيه مختلف الأحداث الاجتماعية في المجتمع الإسلامي المتنوع، فإنه يحتاج إلى فهم عميق، تفكير مفتوح، ورؤية بعيدة المدى. بالإضافة إلى ذلك، يجب أن يكون لديه معيار استنباط عام وواضح لتقييم وفهم القضايا التي تطرأ.

---

[45]Asy-Syinawi, *Biografi Imam Mazhab 3: Asy-Syafi'i*, 12.
[46]Asy-Syinawi, *Biografi Imam Mazhab 3: Asy-Syafi'i*, 69.

٣.المذهب الفقهي للإمام الشافعي وطريقته في استنباط الحكم

في البداية، لم يكن لدى الإمام الشافعي نية لتأسيس مذهب فقهي خاص به أو إعداد آراء فقهية متميزة عن آراء الإمام مالك. ومع ذلك، ظهرت رغبته في تأسيس مذهب فقهي خاص بعد أن غادر بغداد في زيارته الأولى في عام ١٨٤ هـ. قبل ذلك، كان الإمام الشافعي معروفًا بتبعيته المخلصة للإمام مالك. كان كثيرًا ما يدافع عن آراء الإمام مالك ويتناقش مع علماء أهل الرأي دعمًا لفقه علماء المدينة. وبسبب تفانيه في هذا، لُقب بـ "مساعد الحديث[47]."

خلال إقامته الطويلة في بغداد، درس الإمام الشافعي مباشرة كتب محمد بن الحسن. كما شارك في المناقشات والحوارات المفتوحة مع علماء أهل الرأي، متبادلًا الآراء معهم. دفعته هذه التجربة إلى تقديم طريقة فقهية جديدة تمزج بين فقه العراق وفقه المدينة. كما درس آراء الإمام مالك بطريقة نقدية ومبنية على البحث، وليس من خلال المواقف المتعصبة التي تدافع بلا أساس[48].

توضح هذه الفقرة كيف نجح الإمام الشافعي، من خلال تفاعله مع علماء أهل الرأي في بغداد ودراسته لأعمال محمد بن الحسن، في تطوير منهج فقهي مبتكر. يجمع هذا المنهج بين المقاربة الفقهية العراقية (أهل الرأي) القائمة على العقلانية، والفقه المدني (أهل الحديث) الذي يتميز بالطابع التقليدي. بالإضافة إلى ذلك، يُظهر النهج النقدي للإمام الشافعي تجاه آراء الإمام مالك التزامه

[47]Asy-Syinawi, *Biografi Imam Mazhab 3: Asy-Syafi'i*, 161.
[48]Asy-Syinawi, *Biografi Imam Mazhab 3: Asy-Syafi'i*, 162.

بالتحليل العلمي، وليس مجرد اتباع آراء أستاذه بصورة متعصبة. يعكس هذا روح الاجتهاد التي تبناها الإمام الشافعي في وضع أصول الفقه التي أصبحت أساسًا مهمًا في الشريعة الإسلامية.

المناقشات التي قام بها حول آراء الإمام مالك، رغم دفاعه عن هذه الآراء، أدت إلى كشف الأخطاء التي كانت تتضمنها. وبفضل ذكائه ورؤيته، كان الإمام الشافعي قادرًا على تحديد ما هو صحيح وما هو خاطئ في آراء علماء فقه العراق، سواء من خلال المناقشات معهم أو من خلال عملية تعلمه لفقه وآرائهم.

كان من الضروري وجود فكر ورؤية جديدة في ذلك الوقت. خاصةً مع النقاشات التي أجراها حول مسائل الفروع واهتمامه بفهم أصولها، بالإضافة إلى مناقشة المعايير والمقارنات المختلفة. وبالتالي، عندما غادر بغداد، كان قد بدأ في صياغة خطط جديدة[49].

مراتب الأدلة في منهج استنباط الأحكام عند الإمام الشافعي: قسَّم الإمام الشافعي مصادر العلم في الفقه الإسلامي إلى خمس مراتب مرتبة ترتيبًا هرميًا، حيث تتمتع كل مرتبة بسلطة أعلى من التي تليها. فيما يلي شرح لهذه المراتب[50]:

[49]Asy-Syinawi, *Biografi Imam Mazhab 3: Asy-Syafi'i*, 162.
[50]Asy-Syinawi, *Biografi Imam Mazhab 3: Asy-Syafi'i*, 229.

أ. القرآن الكريم والسنة النبوية (الدليل الأعلى والأهم)

قرر الإمام الشافعي أن المصدر الأعلى في التشريع الإسلامي هو **القرآن الكريم** و**السنة النبوية** .فالقرآن الكريم، بصفته وحيًا منزلًا من الله سبحانه وتعالى، يُعد المرجع الأساسي في استنباط الأحكام، بينما تأتي السنة النبوية لتوضيح أحكام القرآن وتكميلها. فإذا وُجد نص صريح في القرآن أو الحديث بشأن مسألة معينة، فإنه يجب اتباعه دون اللجوء إلى مصادر أخرى.

ب. الإجماع (اتفاق العلماء)

إذا لم يكن هناك نص صريح في القرآن أو السنة حول مسألة معينة، فإن الخطوة التالية هي الرجوع إلى **الإجماع**، أي اتفاق العلماء على حكم معين. ويعتبر الإمام الشافعي أن أقوى أنواع الإجماع هو إجماع الصحابة، لأنهم أقرب الناس إلى مصدر التشريع وفهموا تعاليم النبي ﷺ فهمًا دقيقًا.

ج .قول الصحابي

في حالة عدم وجود إجماع صريح، كان الإمام الشافعي يعطي أهمية خاصة لأقوال الصحابة فرادى. فإذا أفتى أحد الصحابة في مسألة ولم يُعرف له مخالف من الصحابة الآخرين، فإن فتواه تُعد مرجعًا معتبرًا في التشريع الإسلامي[51].

[51]Asy-Syinawi, *Biografi Imam Mazhab 3: Asy-Syafi'i*, 230.

د .اختلاف الصحابة في المسائل الشرعية

عند وقوع اختلاف بين الصحابة في حكم مسألة معينة، يجوز للمجتهد اختيار أحد الأقوال التي تكون أقرب إلى القرآن والسنة. في هذا السياق، شدد الإمام الشافعي على أن الاختيار بين أقوال الصحابة يجب أن يكون مستندًا إلى قوة الدليل المؤيد له، وليس مجرد الاعتماد على قائل الفتوى.

هـ .القياس (القياس الفقهي)

إذا لم يكن هناك نص في القرآن أو السنة أو إجماع أو قول للصحابة، يتم اللجوء إلى **القياس**، وهو عملية استنباط الحكم الشرعي لمسألة جديدة من خلال مقارنتها بمسألة أخرى لها حكم منصوص عليه، وذلك بناءً على اشتراكهما في العلة الشرعية. ورغم أن القياس يُعد وسيلة مشروعة في الاجتهاد الفقهي، إلا أن الإمام الشافعي وضعه في المرتبة الأخيرة بعد استنفاد جميع الأدلة السابقة[52].

[52]Asy-Syinawi, *Biografi Imam Mazhab 3: Asy-Syafi'i*, 231.

د– سيرة الإمام أبي حنيفة

١.ولادة ونسب الإمام أبي حنيفة

الإمام أبو حنيفة هو فقيه من العراق عاش في زمن الصحابة وروى الحديث عن سبعة من الصحابة. ويعد أحد أبرز العلماء والأئمة الأربعة المشهورين. وُلد أبو حنيفة في الكوفة في عام ٨٠ هـ[53].

كان اسمه الكامل النعمان بن ثابت بن مرزبان، وهو من أصل فارسي ومن طبقة الأحرار. هناك من يذكر أن نسبه الكامل هو النعمان بن ثابت الزوطي الفارسي، مما يدل على أن أبو حنيفة من أصل فارسي أصيل. وقد تم اختيار اسم "النعمان" له على أمل أن يصبح شخصًا عظيمًا، مثل النعمان أحد ملوك الفرس[54].

وبسبب خلفيته النسبية، شعر بعض العرب الذين يقدسون العروبة بالاعتراض على وجود فقيه غير عربي. كرد فعل على ذلك، حاول بعض أتباع أبو حنيفة منح نسب عربي له، لكنه لم يهتم بذلك، لأنه كان يرى أن الإسلام قد ساوى بين جميع البشر. فقد أظهر النبي صلى الله عليه وسلم ذلك حين احتضن سلمان الفارسي وقال: "لو أن الإمام تعلق بأحد النجوم، لبلغته الفرس". كما قال النبي صلى الله عليه وسلم: "سلمان منا، أهل البيت".

---

[53]Abdul Aziz Asy-Syinawi, *Biografi Imam Mazhab 1: Abu Hanifah* (Solo: PT Aqwam Media Profetika, 2022), 9.

[54]Asy-Syinawi, *Biografi Imam Mazhab 1: Abu Hanifah*, 10.

٢.فترة حياة الإمام أبي حنيفة

وُلد أبو حنيفة في عام ٨٠ هـ، في فترة حكم الخليفة عبد الملك بن مروان. عاش خلال فترة ازدهار وانهيار الدولة الأموية، وشهد أيضًا بداية قيام الدولة العباسية. مما يعني أن معظم حياة أبو حنيفة كانت في ظل الدولة الأموية. قضى ٥٢ عامًا تحت حكم الدولة الأموية، حيث أمضى وقته في دراسة العلم حتى وصل إلى قمة المعرفة والنضج العلمي. أما في فترة الدولة العباسية، فقد عاش ١٨ عامًا فقط[55].

لا توجد فروق كبيرة بين نهاية الدولة الأموية وبداية الدولة العباسية في المجال العلمي في الواقع، خاصة في مجال العلم الديني. يمكن اعتبار فترة الدولة الأموية بمثابة مرحلة تمهيدية، بينما تعتبر الدولة العباسية مرحلة ذروة تطور العلم. يمكن تشبيه ذلك بالماء الذي يسير في نفس النهر، له لون وطعم متشابه، وإذا كان هناك فرق، فهو بسبب العوامل البيئية المحيطة بالنهر. وبالتالي، كان ميل الدولة وسياساتها أكثر تأثيرًا في إعطاء لون للعلم بدلاً من أن تكون عقبة أمامه. استمر النشاط العلمي في التطور، بسرعة تعتمد على الدعم أو العوائق من الدولة، حتى بلغ ذروته[56].

توضح هذه الفقرة استمرارية تطور المعرفة، وخاصة العلوم الدينية، من عهد الدولة الأموية إلى الدولة العباسية. تُعتبر الدولة الأموية فترة تأسيس، بينما تمثل الدولة العباسية ذروة ازدهار العلم. الفروق

[55]Asy-Syinawi, *Biografi Imam Mazhab 1: Abu Hanifah*, 53.
[56]Asy-Syinawi, *Biografi Imam Mazhab 1: Abu Hanifah*, 54.

بين العهدين ليست كبيرة، وإنما تتأثر بالسياق السياسي وسياسات كل دولة. وكما يبقى تدفق النهر متشابهاً رغم مروره ببيئات مختلفة، استمر تطور العلم متأثراً بمستوى الدعم أو العوائق التي وضعتها الحكومات، حتى بلغ أوجه في العصر العباسي.

كان النشاط العلمي والحياة الاجتماعية المتطورة في فترة الدولة الأموية من إنجازات المجتمع، وليس الدولة. حيث كانت الجماعات التي ورثت العلم عن جيل الصحابة هي التي قامت بنشاطات علمية. وقد رعتها وطورها هذه الجماعات، مما أدى في النهاية إلى تحقيق تقدم مرضٍ[57].

٣.أدلة فقه مذهب أبي حنيفة وطريقته في استنباط الحكم

في كتاب "تاريخ بغداد"، هناك قول للإمام أبي حنيفة جاء فيه[58]: "أنا أعمل بكتاب الله. وإذا لم يكن فيه، أعمل بسنة رسول الله. وإذا لم يكن في الكتاب والسنة، أعمل بقول الصحابة الذي أحب. ولا أقبل قول غيرهم. وأما إبراهيم والشعبي وابن سيرين وحسن وعطاء وسعيد بن المسيب فهم مجموعة من المجتهدين، فأنا أجتهد مثلهم."

هذا القول يوضح منهج استنباط الأحكام الشرعية الذي استخدمه الإمام أبو حنيفة. فقد جعل القرآن الكريم المصدر الأساسي للتشريع، يليه سنة الرسول ﷺ. وإذا لم يجد الحل فيهما، فإنه يختار رأي الصحابة الذي يعتبره الأقوى. وكان يرفض اتباع أي رأي لا يصدر عن الصحابة. كما أشار الإمام أبو

[57]Asy-Syinawi, *Biografi Imam Mazhab 1: Abu Hanifah*, 54.
[58]Asy-Syinawi, *Biografi Imam Mazhab 1: Abu Hanifah*, 171.

حنيفة إلى أنه يقوم بالاجتهاد مثل كبار العلماء الآخرين، كإبراهيم النخعي، والشعبي، وسعيد بن المسيب، مما يعكس ثقته بقدرته على الاجتهاد بما يعادل اجتهادهم.

وقد تم تسجيل قول مشابه في كتاب "الانتقاء" لابن عبد البر. وفي كتاب "مناقب أبي حنيفة" للموفق المكي، جاء فيه[59]:

"كان أبو حنيفة يستخدم القياس. وإذا لم يكن القياس ممكنًا، استخدم الاستحسان. وإذا لم يكن ذلك ممكنًا، استخدم العرف. وقال سهل: 'هذه هي أدلة أبي حنيفة. وهي أدلة مشابهة لما يتبعه غالبية العلماء'."

وفي كتاب المناقب، ورد[60]:

أ) كان أبو حنيفة يتحقق بعناية من حديث النبي محمد.

ب) ثم كان يستخدم الحديث الصحيح الذي رواه الصحابة.

ج) كان أبو حنيفة يفهم عادات أهل الكوفة وكان حريصًا على اتباعها.

هذه هي النصوص الثلاثة التي تشرح الأدلة التي استخدمها أبو حنيفة. ورغم أن هذه الأدلة وردت من طرق مختلفة، إلا أنها تحمل معاني متشابهة

[59]Asy-Syinawi, *Biografi Imam Mazhab 1: Abu Hanifah*, 171.
[60]Asy-Syinawi, *Biografi Imam Mazhab 1: Abu Hanifah*, 172.

هـ–الدراسات السابقة

لقد أُجريت الأبحاث حول قانون الرضاعة في الإسلام من وجهات نظر مختلفة، خاصة فيما يتعلق بالقرابة، والزواج، وحقوق الأطفال. ومع ذلك، لم تُوجد الكثير من الدراسات التي تتناول بشكل خاص حق الزوجة في رفض تقديم حليب الثدي، خصوصًا في سياق النساء العاملات. على الرغم من وجود دراسات عديدة تبرز الجوانب القانونية للرضاعة ، إلا أن هذه الأبحاث غالبًا ما تظل محدودة في تأثير الرّضَاعة على علاقات المحرم أو واجبات الزوجين بشكل عام، دون التعمق في الأسباب التي تدفع الزوجة لرفض الرضاعة المتعلقة بالمسيرة المهنية أو الحياة العملية. وهناك دراسات تركز على واجب الرضاعة في الفقه الكلاسيكي، حيث تعتبر دور الزوجة كأم مرضعة جزءًا رئيسيًا من دورها في الأسرة. ولذا، يسعى الكاتب إلى البحث عن بعض الدراسات السابقة المتعلقة بهذه القضايا، وهي:

المقالة العلمية التي كتبوا "رانجي براتيوي" و"مسلم" و"محمد زلحلمي حفيظ" و"نوربارياتي أكمي" من كلية STAIN بنجكاليس تحت الموضوع *" Radha'ah sebagai Praktik Tradisional dalam Keluarga Islam: Tinjauan Budaya dan Agama"* ٢٠٢٤ ، مفهوم الرضاعة أو الرضاع باعتباره إحدى التقاليد المهمة في الأسرة الإسلامية. استعرض الباحثةون الجوانب الثقافية والدينية التي تُشكل فهم المسلمين لهذه الممارسة وتطبيقها في مختلف المجتمعات الإسلامية.وأكدت الدراسة أن الرضاعة ليست مجرد واجب ديني، بل هي ممارسة تتأثر أيضًا بالأعراف الثقافية المحلية. كما سلطت الضوء على دور الأسرة كمؤسسة أساسية في تحقيق التوازن بين تعاليم الدين الإسلامي

ومتطلبات الحياة الاجتماعية، خاصة فيما يتعلق بعملية الرضاعة وتنظيم العلاقات المحرمة التي تنشأ من خلالها[61].

المقالة العلمية التي كتبوا نظرة العين، روسديّة سعادة من جامعة إسلام أنطاساري، كلية الشريعة، تحت الموضوع " *Konsep Radha'ah: Jumlah Persusuan Yang Menjadikan Mahram Menurut Para Ulama* " (٢٠٢٣). في دراستها، تستكشف الكاتبة مفهوم الرضاعة أو الرضعة في الإسلام، خاصة فيما يتعلق بعدد الرضعات اللازمة لإنشاء علاقة المحرم وفقًا لوجهات نظر العلماء. تشير آراء المذاهب المختلفة، بما في ذلك الشافعي والحنفي، إلى وجود اختلافات في تحديد تكرار الرضاعة اللازمة لتشكيل علاقة المحرم. بالإضافة إلى ذلك، تدرس هذه البحث السياق التاريخي والثقافي الذي يؤثر على فهم العلماء لهذه الممارسة[62].

البحث العلمي Maulida Aminatuz Zuhriyahمن Universitas Islam Negeri Profesor Kiai Haji Saifuddin Zuhri Purwokerto ، Program Studi Hukum Keluarga Islam ، تحت الموضوع " *Implementasi Pasal 104 Ayat 2 Kompilasi Hukum Islam Mengenai Radha'ah Pada Wanita Karier (Studi Kasus Di Desa Kedungbanten Kecamatan Kedungbanten Kabupaten Banyumas)*" (٢٠٢٣).

تبحث هذه الدراسة في تطبيق المادة ١٠٤ الفقرة ٢ من تجميع الفقه الإسلامي (*KHI*) في

[61]Ranggi Pratiwi, Muslim, M. Zulhimi Hafiz, dan Nurparizati Akmi, "Radha'ah Sebagai Praktik Tradisional Dalam Keluarga Islam Tinjauan Budaya Dan Agama," *Jurnal Ilmu Hukum*, No. 4 (2024): https://doi.org/10.62017/syariah

[62]Nadhrah Al-'Aina, Rusdiyah, dan Sa'adah, "Konsep Radha'ah: Jumlah Persusuan Yang Menjadikan Mahram Menurut Para Ulama," *Indonesian Journal of Islamic Jurisprudence, Economic, and Legal Theory (IJIJEL)*, No. 4 (2023): https://shariajournal.com/index.php/IJIJEL

إندونيسيا، والتي تنظم حق الطفل في الحصول على حليب الثدي من والدته خلال العامين الأولين، بالإضافة إلى مسؤولية الزوج إذا لم تتمكن الزوجة من الرضاعة. كما تحلل الدراسة فهم النساء العاملات في قرية كيدونغبانتين، منطقة كيدونغبانتين، مقاطعة بانيوماس، للمادة ١٠٤ الفقرة ٢ من *KHI* المتعلقة بالرضاعة وتطبيقها في تلك القرية.[٦٣]

رسالة الماجستير Helnita Wati من معهد الدراسات الإسلامية (IAIN) كروبي، قسم الأحوال الشخصية في الدراسات العليا ، بعنوان " *Hak dan Kewajiban Wanita Karir Menurut Imam Syafi'I dan Perundang-Undangan Di Indonesia* " (٢٠٢٠). في رسالتها، تبحث الكاتبة بشكل عميق في حقوق وواجبات النساء العاملات من منظور الإمام الشافعي، أحد المذاهب الأكثر تأثيرًا في إندونيسيا. لا تقتصر الدراسة على الإشارة إلى آراء الإمام الشافعي فحسب، بل تربطها أيضًا بالتشريعات القانونية المعمول بها في إندونيسيا، مثل قانون الزواج. ومن ثم، تهدف هذه الدراسة إلى تقديم رؤى أوضح حول صلة أفكار الإمام الشافعي بحقوق وواجبات النساء العاملات، وكيف يمكن دمج المبادئ التي اقترحها في سياق التشريعات في إندونيسيا.[٦٤]

---

[63]Maulida Aminatuz Zuhriyah, "Implementasi Pasal 104 Ayat 2 Kompilasi Hukum Islam Mengenai *Radha'ah* Pada Wanita Karier (Studi Kasus Di Desa Kedungbanten Kecamatan Kedungbanten Kabupaten Banyumas)", (Undergraduate Thesis, Universitas Islam Negeri Profesor Kiai Haji Saifuddin Zuhri Purwokerto, 2023), https://repository.uinsaizu.ac.id/view/creators/MAULIDA=3AAMINATUZ_ZUHRIYAH=3A=3A.html

[64]Helnita Wati, "Hak dan Kewajiban Wanita Karir Menurut Imam Syafi'i dan Perundang-Undangan Di Indonesia", (Master Thesis, Institut Agama Islam Negeri (IAIN) Curup, 2020), http://e-theses.iaincurup.ac.id/view/creators/Wati=3AHelnita=3A=3A.html

البحث العلمي "أسفارينا" تحت الموضوع "*Pemidanaan bagi Pihak-Pihak yang Menghalangi Pemberian ASI Eksklusif (Tinjauan Yuridis Undang-Undang Nomor 36 Tahun 2009 tentang Kesehatan)*" (2020) الجوانب القانونية المتعلقة بجهود تجريم الأفعال التي تعيق توفير الرضاعة الطبيعية الحصرية .بحثت الدراسة في أحكام القانون رقم ٣٦ لعام ٢٠٠٩ بشأن الصحة، الذي ينص على حق الرضع في الحصول على رضاعة طبيعية حصرية خلال الأشهر الستة الأولى من حياتهم، بالإضافة إلى التزامات الحكومة والمجتمع لدعم تحقيق هذا الحق. كما قامت الرسالة بتحليل الأثرين الاجتماعي والقانوني للأفعال التي تعرقل تقديم الرضاعة الطبيعية، وطرحت رؤية نقدية حول تطبيق القوانين وحماية الأمهات المرضعات في السياق الإندونيسي[65].

[65]Asfarina, "Pemidaan Bagi Pihak-Pihak Yang Menghalangi Pemberian ASI Eksklusif (Tinjauan Yuridis Undang-Undang Nomor 36 Tahun 2009 Tentang Kesehatan)", (Undergraduate Thesis, Universitas Islam Kalimantan, 2020), https://eprints.uniska-bjm.ac.id/3177/1/ARTIKEL%20ILMIAH%20ASFARINA_16810188.pdf

الجدول ١

الدراسات السابقة

الرقم	الموضوع	الفرق	المساواة	الإيجاد
١.	Radha'ah sebagai Praktik Tradisional dalam Keluarga Islam: Tinjauan Budaya dan Agama, (Jurnal)	١. **تركيز البحث** :يركز هذه المقالة العلمية على موضوع الرضاعة كأحد الممارسات التقليدية، مع دراسة ثقافية ودينية أوسع تتعلق بفهم المجتمع للعلاقات الناتجة عن الرضاعة والقرابة بالرضاع. أما البحث الذي سيقوم به الكاتب، فيركز على مسألة رفض الزوجة للرضاعة من منظور الإمام الشافعي والإمام أبي حنيفة ومدى	كلا البحثين يناقشان الرضاع كجزء مهم من أحكام الأسرة في الإسلام.	يُحدّث هذا البحث دراسة الرضاع بربطها بسياق المرأة العاملة في العصر الحديث ودورها المزدوج كأم وعاملة.

الرقم	الموضوع	الفرق	المساواة	الإيجاد
		ارتباطه بالحياة الحديثة، خاصة بالنسبة للنساء العاملات. ٢. **منهجية التحليل** :يعتمد هذه المقالة العلمية على المنهج التاريخي والثقافي، في حين أن البحث المزمع إجراؤه يعتمد على المنهج المقارن.		
٢.	Konsep Radha'ah: Jumlah Persusuan Yang Menjadikan Mahram Menurut Para Ulama, (Jurnal)	يركّز هذه المقالة العلمية على عدد الرضعات اللازمة لتكوين علاقة المحرمية، مع تحليل لآراء العلماء عبر المذاهب المختلفة، بينما يركّز البحث الذي سيتم إجراؤه على حق الزوجة في الامتناع عن	١. كلا البحثين يناقشان موضوع الرضاع.	هذا البحث أكثر ارتباطاً بالقضايا المعاصرة مثل المساواة بين الجنسين ودور المرأة في الأسرة الحديثة، وهي

الرقم	الموضوع	الفرق	المساواة	الإيجاد
		الإرضاع من منظور الإمام الشافعي والإمام أبي حنيفة.	٢. يستخدم كلا البحثين آراء العلماء ضمن المذاهب الإسلامية.	قضايا لم تكن محور التركيز في المقالة العلمية.
٣.	Implementasi Pasal 104 Ayat 2 Kompilasi Hukum Islam Mengenai Radha'ah Pada Wanita Karier (Studi Kasus Di Desa Kedungbanten Kecamatan Kedungbanten Kabupaten Banyumas), (Skripsi)	١. يتناول هذا البحث العلمي تنفيذ المادة ١٠٤ الفقرة ٢ من "كومبيلاسي" الأحكام الشرعية المتعلقة بواجب إرضاع الطفل لمدة عامين وتأثيرها على النساء العاملات في قرية كيدونغبانتن، بينما يركز البحث المزمع إجراؤه على رفض الزوجة الإرضاع بناءً على	١. كلا البحثين يناقشان جوانب الرضاعة في سياق القانون الإسلامي وتطبيقه في الحياة الحديثة. ٢. يُسلِّط كلا البحثين الضوء على دور المرأة العاملة فيما يتعلق بواجب الإرضاع.	يقدم هذا البحث تجديدًا من خلال مقارنة بين المذهبين الشافعي والحنفي فيما يتعلق بحق رفض الإرضاع، وهو ما لم يتم تناوله في تلك الرسالة الجامعية.

الرقم	الموضوع	الفرق	المساواة	الإيجاد
		الاختلافات في وجهات النظر بين الإمامين الشافعي وأبي حنيفة. ٢. تعتمد هذا البحث العلمي منهج دراسة الحالة، بينما يعتمد البحث المزمع إجراؤه منهجاً مقارناً.		
٤.	Hak dan Kewajiban Wanita Karir Menurut Imam Syafi'I dan Perundang-Undangan Di Indonesia, (Tesis)	تناقش هذه رسالة الماجستير الحقوق والواجبات العامة للمرأة العاملة في الأسرة، بما في ذلك الواجبات المنزلية والمهنية، بينما يركز البحث الذي سيتم إجراؤه على رفض الزوجة الإرضاع من منظور الإمام الشافعي والإمام أبي حنيفة.	١. يتناول كلا البحثين دور وواجبات المرأة العاملة في سياق الشريعة الإسلامية والأسرة.	من خلال التركيز على جانب رفض الإرضاع، يوسّع هذا البحث النقاش حول كيفية رؤية المذاهب لدور المرأة في الجانب المحدد من الرضاع.

الرقم	الموضوع	الفرق	المساواة	الإيجاد
			٢. كلاهما يستند إلى منظور الإمام الشافعي فيما يتعلق بواجبات المرأة داخل الأسرة.	
٥.	Pemidanaan bagi Pihak-Pihak yang Menghalangi Pemberian ASI Eksklusif (Tinjauan Yuridis Undang-Undang Nomor 36 Tahun 2009 tentang Kesehatan), (Skripsi)	١. تركز هذا البحث العلمي على التجريم ضد الأطراف التي تعيق تقديم الرضاعة الطبيعية الحصرية وفقًا للقانون رقم ٣٦ لعام ٢٠٠٩ بشأن الصحة، في حين يركز البحث الذي سيتم إجراؤه على الزوجة التي ترفض الرضاعة وفقًا لمنظور الإمام الشافعي والإمام أبي حنيفة.	١. كلا البحثين يتناولان موضوع تقديم الرضاعة الطبيعية. ٢. كلاهما يستخدم التحليل القانوني كأساس للبحث بالإشارة إلى اللوائح ذات الصلة (مدونة الأحكام الشرعية والقانون الصحي).	يقدم هذا البحث تحليلاً مقارناً بين المذهبين الشافعي والحنفي فيما يتعلق برفض الرضاعة، وهو موضوع لم يتم تناوله في الرسالة السابقة.

الرقم	الموضوع	الفرق	المساواة	الإيجاد
		٢. يستند هذا البحث العلمي إلى القانون الوضعي الإندونيسي، لا سيما قانون الصحة الذي ينظم إلزامية تقديم الرضاعة الطبيعية الحصرية، بينما يعتمد البحث المزمع إجراؤه على الشريعة الإسلامية ومقارنة بين الإمام الشافعي والإمام أبي حنيفة فيما يتعلق بالرضاع.		

من الجدول أعلاه، يمكن الاستنتاج أن موضوع الرضاعة، خاصة حق الزوجة في رفض الرضاعة، قد نال اهتمامًا في بعض الأبحاث. ومع ذلك، فإن هذه القضية نادرة ما تم تناولها أو حتى لم تُدرس بعمق من منظور مقارنة في الفقه الإسلامي، وخاصة تلك التي تربط بين آراء الإمام الشافعي والحنفي في سياق العصر الحديث مثل النساء العاملات. تأمل الباحثة أن تسهم نتائج هذه الدراسة في تقديم إضافة قيمة وتكمل الأبحاث السابقة المتعلقة بحقوق الأسرة الإسلامية والرضاعة.

الفصل الثالث

مناقشة البحث

أ– آراء المذهب الشافعي والحنفي عن موضع الرضاعة

١. موضع الرضاعة عند المذهب الشافعي

عرّف علماء المذهب الشافعي الرضاع بأنه "دخول لبن امرأة أو ما نتج عنه إلى معدة أو دماغ طفل رضيع."[٦٦] ووفقاً لرأيهم، لا يكون الرضاع صحيحاً إلا إذا كان اللبن من امرأة حية تجاوزت سن التسع سنوات. وعليه، فإن الرضاع لا يُعتبر شرعياً إذا كان من لبن رجل، لأن لبن الرجل ليس مخلوقاً ليكون غذاءً، فلا يُسبب الحرمة كما هو الحال مع عناصر أخرى غير ذات صلة[67].

ومع ذلك، في سياق الضرورة، توجد القاعدة التالية: "يُكره للرجل أو ذريته الزواج ممن رضع منه." وقد ورد هذا القول عن الإمام الشافعي في كتابه *الأم* .بالإضافة إلى ذلك، فإن لبن الحيوانات مثل الماعز لا يُسبب الحرمة. فإذا شرب طفلان من لبن

[66]Syamsuddin Muhammad bin Ahmad al-Khattib asy-Syarbini, *Mughni al-Muhtaj ila Ma'rifat Ma'ani Alfaz al-Minhaj* (Mesir: Maktabah Mustafa Muhammad, 1933), Jilid 3, 460.
[67]Asy-Syarbini, *Mughni al-Muhtaj ila Ma'rifat Ma'ani Alfaz al-Minhaj*, Jilid 2, 218.

نفس الماعز، فلا ينشأ بينهما علاقة محرمية، لأن الأخوة في الرضاع تُعتبر فرعاً من الأمومة. وإذا لم تثبت الأمومة، فإن الفرع لا وجود له كذلك[68].

أما اللبن الناتج عن خنثى، فلا يُسبب الحرمة. ومع ذلك، إذا كان هناك شك في جنس الخنثى، فإن الحكم يعتمد على اتضاح حالته (وضوح جنسه). فإذا ثبت أنها أنثى، فإن الرضاع يكون صحيحاً ويُسبب الحرمة. أما إذا لم يثبت ذلك، فلا توجد حرمة. وإذا توفي الخنثى قبل أن يتضح جنسه، فإن الرضاع منه لا يُسبب الحرمة[69].

يمكن أيضًا الاطلاع على ذلك في كتاب "الفقه على المذاهب الأربعة" للشيخ عبد الرحمن الجُزيري[70]:

وفقًا لوجهة نظر المذهب الشافعي، هناك عدة شروط يجب توفرها في المرأة المرضعة لكي يكون للرضاع آثار شرعية، بما في ذلك تحقيق علاقة المحرمية. أولاً، يجب أن تكون المرأة المرضعة من البشر، وبالتالي فإن لبن الحيوانات، أو الرجال، أو الخنثى غير الواضح جنسه لا يُعتبر مؤثرًا في تحقيق المحرمية. إذا رضعت فتاة من رجل أو خنثى تبيّن لاحقًا أنه رجل، فإن الزواج بينهما يُعتبر مكروهًا.

---

[68]Sayid Saddam Hazem Al-Badrani, *Ahkam ar-Rada' fi asy-Syariiah al-Islamiyah*, (Irak: Daar Mashky, 2023), 21.

[69]Asy-Syarbini, *Mughni al-Muhtaj ila Ma'rifat Ma'ani Alfaz al-Minhaj*, Jilid 3, 414.

[70]Syaikh Abdurrahman Al-Juzairi, *Fikih Empat Madzhab*, (Jakarta: Pustaka Al-Kautsar, 2021), Jilid 5, 527-528.

ثانيًا، يجب أن تكون المرأة المرضعة على قيد الحياة. إذا رضع الطفل من امرأة متوفاة أو في حالة موت سريري، فإن هذا الرضاع لا يُعتبر صحيحًا ولا يترتب عليه أثر المحرمية.

ثالثًا، يجب أن تكون المرأة المرضعة قد بلغت سن تسع سنوات وفقًا للتقويم الهجري، لأن هذا السن يُعتبر بداية البلوغ وإمكانية الحمل والولادة. إذا كانت المرأة أقل من تسع سنوات، فإن الرضاع منها لا يترتب عليه أثر المحرمية، لأن المرأة التي لم تحض بعد لا يمكن اعتبارها قادرة على الإنجاب. ومع ذلك، يمكن مناقشة هذا الرأي، حيث إن وجود اللبن لدى فتاة لم تبلغ قد يحدث فقط نتيجة ولادة، وهو أمر طبيعي لا يمكن أن يحدث لهن في هذه الحالة.

في كتاب "الأم" للإمام الشافعي، يتم وضع موضوع الرضاعة في سياق الحقوق والواجبات بين الزوج والزوجة والطفل، وخاصة في باب الرضاع.[٧١] بشكل عام، وفقًا لمذهب الشافعي كما ورد في كتاب "الأم"، تُعتبر الرضاعة جزءًا هامًا من مباحث فقه الأسرة. يركز هذا النقاش على حقوق الطفل، ومسؤوليات الوالدين، وآلية تلبية احتياجات الرضاعة ضمن الأسرة ا الإسلامية

[71]Abu Abdillah Muhammad bin Idris asy-Syafi'i, *Al-Umm*, Terj. Misbah (Jakarta: Pustaka Azzam, 2014), Jilid 9, 131.

يرى الإمام الشافعي أن الرضاعة هي حق أساسي للطفل يجب أن يفي به الوالدان، مع تحمل المسؤولية المالية الأساسية على عاتق الزوج بصفته رئيس الأسرة. وقد ورد في كتاب "الأم[72]:"

"لا أعتقد إطلاقًا أن الرجل يمكنه إنتاج الحليب. ولكن إذا افترضنا أنه يمكنه إنتاج الحليب ومن ثم قام بإرضاع فتاة صغيرة، فأنا أُكره له الزواج بتلك الفتاة أو بابنتها. وإذا تزوجها بالفعل، فلا أفسخ زواجهما لأن الله تعالى ذكر الرضاعة التي تقوم بها الأم فقط، والأم هي أنثى. الأب والأم كائنان مختلفان؛ يُذكر الأب لأنه هو الذي يتحمل تكاليف الرضاعة".

التالي مذكور في سورة البقرة: ٢٣٣

وَعَلَى ٱلۡمَوۡلُودِ لَهُۥ رِزۡقُهُنَّ وَكِسۡوَتُهُنَّ بِٱلۡمَعۡرُوفِۚ

على الرغم من أن الأم لها دور طبيعي في الرضاعة، إلا أن هذا لا يعني بالضرورة أنه يجب عليها ذلك بشكل مطلق، إلا في حالات معينة مثل غياب مرضعة أخرى أو في حالات الطوارئ التي لا تسمح بوجود بديل غير الأم الحقيقية. في هذا السياق، أكد الإمام الشافعي أيضًا على أهمية العلاقة المتناغمة بين الزوجين في تحديد كيفية تنفيذ

[72]Asy-Syafi'i, *Al-Umm*, Terj. Misbah, Jilid 9, 213.

مسؤولية الرضاعة. إذا قامت الزوجة بإرضاع الطفل بناءً على طلب زوجها، فيحق لها الحصول على تعويض، إلا إذا كانت الرضاعة تمت على أساس التطوع[73].

ذكر في القرآن الكريم وسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم يوجد تفسير بشأن حكم الإيجار (الاستئجار)، الذي يسمح بهذا العقد مع أي شيء يتم استخدامه عادة من قبل البشر. فيما يلي توضيح لذلك[74]:

أ. سورة الطلاق: ٦

فَإِنْ أَرْضَعْنَ لَكُمْ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ

ب. مسند الشافعي: ١٣٨٤

أَخْبَرَنَا أَنَسُ بْنُ عِيَاضٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّهَا حَدَّثَتْهُ أَنَّ هِنْدًا أُمَّ مُعَاوِيَةَ جَاءَتْ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ أَبَا سُفْيَانَ رَجُلٌ شَحِيحٌ، وَإِنَّهُ لَا يُعْطِينِي مَا يَكْفِينِي وَوَلَدِي إِلَّا مَا أَخَذْتُ مِنْهُ سِرًّا وَهُوَ لَا يَعْلَمُ، فَهَلْ عَلَيَّ فِي ذَلِكَ مِنْ شَيْءٍ؟ فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «خُذِي مَا يَكْفِيكِ وَوَلَدَكِ بِالْمَعْرُوفِ«

[73]Asy-Syafi'i, *Al-Umm,* Terj. Misbah, Jilid 9, 575.
[74]Asy-Syafi'i, *Al-Umm,* Terj. Misbah, Jilid 9, 574-575.

الرضاعة لها تنوعات، سواء من حيث كمية الحليب المنتجة أو من حيث كثافة الرضاعة. هناك أطفال يحصلون على فائدة أكبر من الرضاعة مقارنةً بغيرهم، وهناك نساء لديهن إنتاج حليب أكثر من غيرهن.

نظر على الرغم من أن حجم الحليب قد يختلف أحياناً قليلاً أو كثيراً، فإن عقد الإيجارة يبقى صحيحاً مع هذا الموضوع، لأن لا يوجد معيار آخر أكثر وضوحاً ويمكن معرفته بشكل دقيق. ولذلك، يمكن مقارنة الإيجارة في هذا السياق مع خدمة العبيد، التي هي أيضاً صحيحة. وبالمثل، يُسمح بالإيجارة لأشياء أخرى أصبحت عادة في المجتمع، بناءً على القياس على مبدأ الإيجارة هذا[75].

يركز منهج المذهب الشافعي على التوازن بين تلبية حقوق الطفل واحترام حقوق الزوجة. كما أن التركيز على مسؤولية الزوج في توفير النفقة يعد نقطة هامة تُظهر كيف يوزع الإسلام المهام في الأسرة بشكل عادل. كما ورد في كتاب "الأم[76]:"

الزوج ملزم بالإنفاق على أولاده بما يتناسب مع النفقة والملابس التي قدمتها لزوجته طالما كان ملزمًا بالإنفاق على هؤلاء الأولاد. ولكن إذا كان الأولاد عبيدًا، فلا يجب عليه الإنفاق عليهم. كما يجب على الشخص أن ينفق على أولاده وأحفاده وآبائه كما ذكرته. ولا يجب عليه الإنفاق على أي شخص آخر من الأقارب غير هؤلاء، سواء

[75]Asy-Syafi'i, *Al-Umm,* Terj. Misbah, Jilid 9, 575.
[76]Asy-Syafi'i, *Al-Umm,* Terj. Misbah, Jilid 9, 521.

كان ذلك أخًا أو عمًا أو خالة من جهة الأب أو الأم، أو أولاد الرضاعة أو والد الرضاعة.

٢. موضع الرضاعة عند المذهب الحنفي

عرف علماء مذهب الحنفي الرضاعة بأنها: "مص الثدي من قبل الطفل في وقت معين[٧٧] ".

معنى ذلك أن الرضاعة تحدث عندما يصل حليب الثدي إلى معدة الطفل، سواء من خلال الفم أو الأنف. ومع ذلك، يُعتبر هذا التعريف غير كامل لأن هناك حالات تحدث فيها الرضاعة بدون مص، مثل عندما يُوضع حليب المرأة في زجاجة ويشربه الطفل. في هذه الحالة، فإن الرضاعة لا تزال تخلق علاقة محرمية على الرغم من عدم وجود عملية المص. ويُذكر أن سبب استخدام مص الثدي هو أن المص يُعتبر السبب الرئيسي لوصول الحليب إلى جسم الطفل. ولذلك، لا يوجد فرق بين المص (المش)، والتقطير (الحب)، والتنقيط من الأنف (السَعْث)، أو إعطاء الحليب بالملعقة (الوجر).

يستثني هذا التعريف الحليب الذي يأتي من الرجل أو الحيوان. ففي كتاب "الهداية" ذكر: "إذا كان لدى رجل حليب وأعطاه لطفل، فإن ذلك لا يثبت علاقة

[77] Al-Badrani, *Ahkam ar-Rada' fi asy-Syariiah al-Islamiyah*, 16.

محرمية لأن حليب الرجل لا يتناسب بشكل طبيعي مع النمو أو التطور. الحليب لا يحدث إلا لدى من يمكنهم الولادة[78].

ويُقصد بهذا أن في الشريعة الإسلامية، العلاقة المحرمية الناتجة عن الرضاعة لا يمكن أن تحدث إلا من حليب المرأة، لأن المرأة فقط هي القادرة على الولادة وإنتاج الحليب لدعم نمو الطفل. الحليب الذي يأتي من الرجل أو الحيوان لا يدخل في هذه الفئة، وبالتالي ليس له تداعيات قانونية على المحرمية. وهذا يؤكد في كتاب "الهداية" الذي يذكر أن حليب الرجل لا يتناسب بشكل طبيعي مع دعم نمو أو تطور الطفل.

لذلك، إذا قدم رجل حليبًا لطفلين (طفل ذكر وطفلة أنثى)، فلا يصبحان أخوين من الرضاعة. كذلك، لا توجد علاقة محرمية بين الرجل وأي من هذين الطفلين. بالإضافة إلى ذلك، فإن حليب الحيوانات لا يثبت علاقة محرمية لأنه لا يوجد علاقة جزء من الجسم بين الإنسان والحيوان.

ثم يمكن ملاحظته في كتاب "فقه المذاهب الأربعة" للشيخ عبد الرحمن الجزيرى[79]:

وفقًا لرأي مذهب الحنفي، هناك بعض الشروط التي يجب تلبيتها بشأن الأم المرضعة لكي يكون لعملية الرضاعة تأثير قانوني في علاقة المحرمية. فيما يلي شرحه:

---

[78]Al-Badrani, *Ahkam ar-Rada' fi asy-Syariiah al-Islamiyah*, 16.
[79]Al -Juzairi, *Fikih Empat Madzhab*, Jilid 5, 523.

أ. الشرط الأول: الأم المرضعة يجب أن تكون امرأة من البشر

الحليب الذي يأتي من رجل لا يُعتبر رضاعًا صحيحًا وفقًا للشريعة. وينطبق هذا أيضًا على الحليب الذي يخرج من شخص مُتَحَوِّلٍ جنسيًا وواضح أنه من جنس الرجل. ومع ذلك، إذا خرج الحليب من شخص متحول جنسيًا وجنسه غير واضح، فإن الأمر يحتاج إلى مزيد من الدراسة من قبل النساء المتخصصات. إذا قمن بتقييم أن الحليب لديه خصائص تشبه حليب المرأة، مثل تدفق الحليب الغزير، فيتم تطبيق أحكام المحرمية على هذا الحليب.

من ناحية أخرى، إذا لم يكن الحليب يمتلك خصائص حليب المرأة، فلا يُطبق عليه حكم المحرمية. وينطبق هذا الحكم أيضًا في الحالات التي يرضع فيها الطفل من حليب حيوان، حيث لا يُطبق أي حكم للمحرّم.

ب. الشرط الثاني: الحد الأدنى لعمر الأم المرضعة تسع سنوات

الطفلة التي لم تبلغ تسع سنوات لا تُعتبر أمًا مرضعة حتى وإن خرج الحليب من جسمها. وبالتالي، إذا رضع طفل من طفلة صغيرة لم تبلغ هذا العمر، فإن الرضاعة لا تُعتبر صحيحة وفقًا للشريعة ولا تُنتج المحرمية. يعتبر العمر تسع سنوات هو الحد الأدنى لصحة الرضاعة.

لا يُشترط أن تكون الأم المرضعة على قيد الحياة أو متزوجة. وفقًا للحنفية، لا يُعتبر شرطًا لصحة الرضاع أن تكون الأم المرضعة على قيد الحياة. فإذا كانت المرأة قد توفيت وأرضع طفلٌ من ثديها، فإن هذا الرضاع يُثبت علاقة المحرمية. وبالمثل، لا يُشترط أن تكون الأم المرضعة أرملة أو متزوجة. فإذا كانت امرأة عذراء لم تتزوج قط وكان لديها لبن وأرضعت طفلًا، فإنها تُعتبر أمًا مرضعة لهذا الطفل، وتثبت علاقة المحرمية بينهما[80].

علاوة على ذلك، إذا كانت امرأة كبيرة في السن ولم تعد تحيض أو تلد ولديها لبن وأرضعت طفلًا، فإن علاقة المحرمية تثبت أيضًا. ومع ذلك، إذا كان اللبن الذي يخرج من امرأة عذراء أو أرملة يحمل صفات غير اعتيادية، مثل كونه ماءً شفافًا أو لبنًا تغير لونه إلى الأصفر، فلا تثبت علاقة المحرمية لأن هذا اللبن لا يُعتبر مستوفيًا لمعايير الرضاع الشرعي.

بالتالي، يُركز المذهب الحنفي على الصفات الجسدية وخصائص اللبن الناتج عن الأم المرضعة لتحديد صحة علاقة المحرمية، دون الالتفات إلى حالة الحياة، أو الزواج، أو تقدم عمر الأم المرضعة.

[80]Al -Juzairi, *Fikih Empat Madzhab*, Jilid 5, 524.

كما ورد في كتاب "المبسوط" للإمام السرخسي في المذهب الحنفي، يُعتبر الرضاع من الحاجات الأساسية التي يجب تلبيتها لتحقيق رفاهية الطفل. وفي هذا السياق، لا يُنظر إلى الرضاع فقط كعمل لإطعام الطفل، بل يُعتبر جزءًا من علاقة قانونية تشمل الأم، والأب، والطفل. للرضاع أثر كبير على تحديد حالة المحرمية، التي تؤثر بدورها على مختلف الجوانب المتعلقة بالأحكام الأسرية، بما في ذلك الحقوق والواجبات بين أفراد الأسرة.

وقد تناول الفقهاء هذا الموضوع في أبواب مهمة، مثل باب الرَّضاع، وباب النفقة (مسؤولية الإنفاق)، وباب الحضانة (حق الحضانة)[81].بعد ذلك ورد في كتاب "المبسوط" ما يلي[82]:

{قال} بلغنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب وذكر عروة عن عائشة رضي الله عنهما هذا الحديث قال يحرم بالرضاع ما يحرم بالولادة.

يدل هذا الحديث على أن الرضاع يعد أحد الأسباب التي تجعل العلاقة بين شخصين محرمة للزواج، وتُساوى منزلته بعلاقة النسب في إثبات التحريم. يظهر التحريم في النسب بسبب وجود رابطة بيولوجية أو ما يشبهها. أما في سياق الرضاع، فهناك

[81]Syamsu ad-Diin as-Sarakhsii, *Al-Mabsuth*, (Beirut: Daar al- Ma'rifat, 1989), Jilid 5.
[82]As-Sarakhsii, *Al-Mabsuth*, Jilid 5, 132.

تشابه مع العلاقة البيولوجية، لأن الحليب، الذي يعد جزءًا من جسم الإنسان، يصبح عاملًا يدعم نمو لحم وعظام الطفل الذي يُرضع. وقد أكد ذلك رسول الله ﷺ بقوله : " الرضاع ما أنبت اللحم و انشز العظم.[83]."

يدل الحديث أيضًا على أن التحريم الناتج عن الرضاع يشمل كلا الطرفين، الأم المرضعة (التي ترضع الطفل) والأب (زوج المرأة الذي نتج حليبها من علاقته به). فقد ساوى النبي ﷺ بين الرضاع والنسب في إثبات التحريم، وكما أن التحريم بالنسب يشمل الطرفين، فإن الأمر ذاته ينطبق على الرضاع. هذا الرأي يختلف مع بعض العلماء، ومنهم أحد الآراء المنسوبة إلى الإمام الشافعي، الذي يقول" :إن الحليب الناتج عن الرجل (الحليب الذي ينتج من العلاقة مع الزوج) لا يسبب التحريم[84]."

أحكام الرضاع من جهة النساء ثبتت بالقرآن والسنة، بينما تحريم الرضاع من جهة الرجال ثبت بالسنة فقط. والسبب الذي يجعل الرضاع أساسًا للتحريم لا ينطبق على الرجال، لأن الحليب الناتج من جسم الرجل لا يقدم تغذية للطفل ولا يساهم في نمو لحمه. وهذا يُشبه حالة الميتة، التي رغم أنها محرمة، لا يترتب عليها تأثير قانوني إذا لم تُستهلك[85].

---

[83]As-Sarakhsii, *Al-Mabsuth,*, Jilid 5, 132.
[84]As-Sarakhsii, *Al-Mabsuth*, Jilid 5, 132.
[85]As- Sarakhsii, *Al-Mabsuth*, Jilid 5, 133.

أما فيما يتعلق بالرضاعة والنفقة، فإن مسؤوليتهما تقع على الأب، استنادًا إلى قول الله تعالى:

سورة الطلاق: ٦

فَإِنْ أَرْضَعْنَ لَكُمْ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ

لا يحق للأم أن تأخذ أجرة على إرضاع طفلها على خلاف الحال أثناء قيام الزواج ، حتى وإن تم استئجارها لذلك. وفقًا لرأينا (الحنفي)، فإن الرضاعة خلال قيام الزواج واجب ديني يقع على عاتق الزوجة. أما بعد وقوع الطلاق، فإن هذا الواجب لا يعود ملزمًا لها لا من الناحية الدينية ولا القانونية[86].

ب- وجهة النظر عن رفض الإرضاع وفقًا لمذهب الشافعي والحنفي

تعتبر نفقة الطفل، بما في ذلك تكاليف الرضاعة، من مسؤولية الأب. فإذا لم تقم الأم بإرضاع طفلها في حالة عدم إلزامها بذلك، يتعين على الأب استئجار مرضعة لإرضاع الطفل، إلا إذا كان للطفل مال خاص، حيث يمكن أخذ تكاليف الرضاعة من ذلك المال. ومع ذلك، إذا قررت الأم إرضاع طفلها، يثار تساؤل حول ما إذا كانت تستحق أجرة على خدمتها[87].

[86]As- Sarakhsii, *Al-Mabsuth*, Jilid 5, 208.
[87]Al-Badrani, *Ahkam ar-Rada' fi asy-Syariiah al-Islamiyah*, 90.

١. رفض الإرضاع وفقًا لمذهب الشافعي

بناءً على الشرح السابق، يمكن فهم أن مذهب الشافعية لا يعتبر إرضاع الطفل واجبًا مطلقًا على الزوجة. وفي هذا السياق، يمنح مذهب الشافعية الحرية للزوجة في رفض إرضاع طفلها، خاصة إذا كان هناك سبب يبرر هذا القرار. ولا يترتب على هذا الرفض بالضرورة أي عواقب قانونية أو التزامات معينة تُحمِّل الزوجة عبئًا إضافيًا، خصوصًا إذا كان سبب الرفض قائمًا على ظروف أو أوضاع مقبولة شرعًا.

وعند ربط ذلك بسياق المرأة العاملة، حيث تكون الزوجة مسؤولة عن واجبات مهنية أو عمل خارج المنزل، فإن رفض الإرضاع يمكن اعتباره جهدًا لتلبية متطلبات عملها دون المساس بحق الطفل في الحصول على التغذية اللازمة. وفي هذه الحالة، يتحمل الزوج مسؤولية توفير بدائل، مثل استئجار مرضعة أو تقديم الحليب الصناعي المناسب، لضمان تلبية احتياجات الطفل بشكل كامل.

ورد في كتاب الأم[88]:

"إذا تم إرضاع الطفل من قبل شخص آخر غير الأم، فإن الأب يتحمل ثلثي نفقة الرضاعة، بينما الأم تتحمل الثلث المتبقي. ولكن إذا لم تُعتبر الأم مسؤولة عن الرضاعة، أو إذا كانت تُعامل كما لو كانت شخصًا مستأجرًا لهذا الغرض، فإن الوضع يتغير. في حال وفاة الأب، يتعين على الورثة أن يحلوا محل الأب في تحمل هذه المسؤولية، بما في ذلك توفير

[88]Asy-Syafi'i, *Al-Umm,* Terj. Misbah, Jilid 9, 605.

النفقة للأم إذا قررت إرضاع الطفل. لذلك، لا تتحمل الأم أي نفقات إذا طلبت من امرأة أخرى إرضاع طفلها".

المعنى في هذا المقطع هو أنه إذا كان الطفل يرضع من شخص آخر غير أمه، يتم تقسيم تكاليف الرضاعة بين الأب والأم. يتحمل الأب ثلثي التكلفة، بينما الأم تتحمل الثلث المتبقي. ومع ذلك، إذا لم تُعتبر الأم مسؤولة عن الرضاعة بشكل مباشر (مثل أن يتم معاملتها كأحد الذين يُدفع لهم مقابل الإرضاع)، يتغير الحكم.

في حال توفي الأب، تنتقل المسؤولية عن نفقات الرضاعة إلى ورثة الأب، ويجب عليهم تعويض الأب في الوفاء بهذا الالتزام، بما في ذلك دفع النفقة للأم إذا قررت أن تُرضع طفلها.

إضافة إلى ذلك، إذا قررت الأم عدم إرضاع طفلها وطلبت من امرأة أخرى أن تفعل ذلك، فإن الأم لا تتحمل أية تكاليف للرضاعة. في هذه الحالة، تصبح المسؤولية كاملة على عاتق الأب أو ورثته إذا كان الأب قد توفي[89].

إن هذا الرأي في المذهب الشافعي يعكس مرونة في فهم دور ومسؤوليات الزوجة في الأسرة، خاصة في ظل الظروف الحديثة التي قد تجعل المرأة تلعب دورًا مزدوجًا كأم ربة منزل وفي نفس الوقت عاملة محترفة.

[89]Asy-Syafi'i, *Al-Umm*, Terj. Misbah, Jilid 9, 605.

وفقًا لرأي المذهب الشافعي، فإن إرضاع الطفل يخضع لأحكام مختلفة تعتمد على الاتفاق بين الزوج والزوجة. وفي هذا السياق، هناك احتمالان رئيسيان يشكّلان محور نقاش العلماء[90]:

أ. الزوجة ترضع بدون طلب أجر

إذا قامت الزوجة بإرضاع طفلها دون أن تطلب أجرًا، فإن العلماء يختلفون في مسألة وجوب أن يقدّم الزوج نفقة إضافية أم لا. يرى بعض العلماء، مثل أبي سعيد وأبي إسحاق، أن الزوج مُلزم بتقديم نفقة إضافية لأن الإرضاع يزيد من احتياجات الزوجة الغذائية. إذ إن جزءًا من الغذاء الذي تستهلكه الزوجة يُستخدم لإنتاج الحليب، مما يؤدي إلى زيادة احتياجاتها الغذائية. ولذلك، فإن تقديم نفقة إضافية يُعتبر أمرًا معقولًا للحفاظ على صحتها أثناء فترة الإرضاع[91].

تم توضيح أن العلماء اختلفوا في مسألة وجوب الزوج تقديم نفقة إضافية للزوجة التي ترضع طفلها دون طلب أجر. يرى بعض العلماء، مثل أبي سعيد وأبي إسحاق، أن النفقة الإضافية ضرورية لأن الإرضاع يزيد من احتياجات الزوجة الغذائية، حيث يتم استخدام جزء من غذائها في إنتاج

[90]Al-Badrani, *Ahkam ar-Rada' fi asy-Syariiah al-Islamiyah*, 91.
[91]Al-Badrani, *Ahkam ar-Rada' fi asy-Syariiah al-Islamiyah*, 92.

الحليب. وتُعتبر هذه النفقة الإضافية ضرورية للحفاظ على صحة الزوجة خلال فترة الإرضاع.

ثم من جهة أخرى، يرى رأي مخالف أن الزوج غير مُلزم بتقديم نفقة إضافية. والسبب في ذلك أن النفقة قد تم تحديدها بناءً على الاحتياجات الأساسية للزوجة. ويُشبَّه هذا الحال بمن لديه عادة تناول كمية أكبر من الطعام؛ فإن احتياجاته الإضافية لا تكون تلقائيًا من مسؤولية مَن يقدّم النفقة. بناءً على ذلك، فإن النفقة الإضافية لا تُعتبر واجبًا على الزوج في هذه الحالة[92].

ب. الزوجة ترضع بطلب أجر

إذا وافقت الزوجة على إرضاع الطفل بشرط الحصول على أجر، فإن آراء العلماء تختلف في هذه المسألة. وفقًا للإمام أبي حميد الإسفرايني، لا يجوز للزوج أن يدفع للزوجة أجرًا مقابل الإرضاع، لأن الوقت الذي يُستخدم للإرضاع هو حق للزوج. الزوج قد قدم النفقة كتعويض عن حقه في زوجته، وبالتالي لا يحق للزوجة أن تطالب بأجر إضافي عن عمل الإرضاع الذي يُعتبر جزءًا من مسؤولياتها كزوجة[93].

[92]Al-Badrani, *Ahkam ar-Rada' fi asy-Syariiah al-Islamiyah*, 92.
[93]Al-Badrani, *Ahkam ar-Rada' fi asy-Syariiah al-Islamiyah*, 92.

هناك رأي آخر يرى أن الزوجة لها الحق في الحصول على أجر مقابل الإرضاع. هذا الرأي يعتبر الإرضاع عملًا تقوم به الزوجة، ويشبه الأعمال الأخرى مثل النسج، التي تستحق عليها تعويضًا. بل وحتى بعد الطلاق، تستمر الزوجة في الاحتفاظ بحقها في أجر الإرضاع إذا اختارت القيام به. وحتى في ظل وجود العلاقة الزوجية، تظل الزوجة مُحقّة في طلب الأجر كاعتراف بالجهد والطاقة التي تبذلها لإرضاع الطفل[94].

وبذلك، فإن الرأي في المذهب الشافعي يفتح المجال للنظر في الظروف والاتفاق بين الزوج والزوجة، سواء من حيث النفقة الإضافية أو تقديم الأجر مقابل عمل الإرضاع.

[94]Al-Badrani, *Ahkam ar-Rada' fi asy-Syariiah al-Islamiyah*, 92.

٢. رفض الإرضاع وفقًا لمذهب الحنفي

بناءً على الشرح السابق، توجد اختلافات جوهرية بين رأي المذهب الشافعي والمذهب الحنفي فيما يتعلق بواجب الإرضاع على الأم تجاه طفلها. وفقًا للمذهب الشافعي، الإرضاع ليس واجبًا مطلقًا يجب على الأم الوفاء به. بمعنى أن للأم الحق في الامتناع عن إرضاع طفلها دون أن تتحمل عواقب قانونية معينة، خاصة إذا كان هناك سبب مشروع، مثل العمل المهني أو القيود الصحية. هذا النهج يتيح للأم مساحة للنظر في العوامل الشخصية أو المهنية عند اتخاذ قرار الإرضاع.

وعلى النقيض من ذلك، فإن المذهب الحنفي يتبنى رأيًا أكثر تشددًا بشأن واجب الإرضاع. وفقًا لهذا الرأي، طالما أن الزواج لا يزال قائمًا، فإن الإرضاع يُعتبر واجبًا دينيًا مُلزمًا على الزوجة. هذا الواجب يُنظر إليه كجزء من مسؤوليات الزوجة في الزواج، بما يتماشى مع حق النفقة الذي يقدمه الزوج. لذلك، خلال فترة الزواج، لا يحق للزوجة أن تطلب أجرًا مقابل إرضاع الطفل، حيث يُعتبر وقتها وجهدها في الإرضاع جزءًا من حقوق الزوج الذي يوفر لها النفقة[95].

ومع ذلك، بعد وقوع الطلاق، لا يعود واجب الإرضاع قائمًا لا دينيًا ولا قانونيًا. في هذا السياق، تمتلك الأم حرية اختيار إرضاع طفلها من عدمه. وإذا قررت الإرضاع، فلها

[95]As- Sarakhsii, *Al-Mabsuth*, Jilid 5, 208.

الحق في طلب أجر مقابل خدمتها هذه، خاصة إذا انتهت فترة العدة. يُظهر هذا الرأي أنه بعد الطلاق، تصبح العلاقة بين الزوج السابق والزوجة السابقة ذات طابع تعاقدي، حيث تُبنى الحقوق والواجبات على اتفاق عادل بين الطرفين.

إذا ارتبط السياق بالمرأة العاملة، فإن رأي المذهب الحنفي يُبرز أهمية تحقيق التوازن بين الواجبات الدينية والظروف العملية للأم. خلال فترة الزواج، قد تواجه المرأة العاملة التي تختار الاستمرار في العمل تحديات في الوفاء بواجب الإرضاع. ومع ذلك، فإن هذا الواجب يظل مُلزِمًا طالما أنها تتلقى النفقة من زوجها. أما بعد الطلاق، فإن المرأة العاملة تتمتع بحرية أكبر في تقرير ما إذا كانت ستقوم بإرضاع طفلها أو تفويض هذه المسؤولية لشخص آخر، مع احتفاظها بحقها في تقاضي أجر إذا اختارت الإرضاع.

وفقًا للمذهب الحنفي، توجد أحكام تتعلق بحق الأم في الحصول على أجر مقابل إرضاع طفلها، سواء خلال فترة الزواج، أثناء فترة العدة، أو بعدها[96]:

أ. خلال فترة الزواج أو عدة الطلاق الرجعي:

إذا قامت الأم بإرضاع طفلها من زوجها أثناء فترة الزواج أو خلال عدة الطلاق الرجعي، فإنه لا يحق لها تقاضي أجر على هذا الإرضاع. وذلك لأن نفقتها تكون واجبًا على الزوج خلال فترة الزواج. فإذا تقاضت أجرًا إضافيًا على الإرضاع،

[96]Al-Badrani, *Ahkam ar-Rada' fi asy-Syariiah al-Islamiyah*, 90-91.

فإنها ستحصل على نفقتين، بينما الله سبحانه وتعالى لم يُوجب إلا نفقة واحدة، كما جاء في قوله تعالى : *البقرة:* ٢٣٣

وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ

لذلك، خلال فترة الزواج، سواء من الناحية الواقعية أو القانونية، لا يحق للزوجة المطالبة بأجر على الإرضاع.

ب. بعد انتهاء فترة العدة من الطلاق الرجعي:

إذا انتهت فترة العدة من الطلاق الرجعي، يحق للأم الحصول على أجر مقابل الإرضاع. ويرجع ذلك إلى أن النفقة التي كانت تُمنح خلال فترة العدة قد انتهت. وفي هذه الحالة، تُعامل الأم كغيرها من المرضعات، ولكنها تكون أولى وأحق بالإرضاع نظرًا لما تحمله من عاطفة ورعاية أكبر تجاه طفلها مقارنةً بالآخرين.

ج. خلال فترة العدة من الطلاق البائن:

للحنفية رأيان فيما يتعلق بحق الأم في الحصول على أجر للإرضاع خلال فترة العدة من الطلاق البائن:

١) الرأي الأول:يُقر بأن الأم تستحق أجرًا على الإرضاع، لأن علاقة الزواج قد انتهت، وبالتالي تُعامل كأنها امرأة أجنبية (ليست زوجة). وهذا الرأي هو الذي يُتبع في التطبيق القانوني.

٢) الرأي الثاني:يُقر بأن الأم لا تستحق أجرًا على الإرضاع، لأن فترة العدة تُعتبر جزءًا من أحكام الزواج. خلال هذه الفترة، تبقى بعض الحقوق المتعلقة بالزواج سارية، مثل حرمة الشهادة والزكاة بين الزوجين السابقين، بما في ذلك حق النفقة.

د. بعد انتهاء فترة العدة في الطلاق البائن:

إذا انتهت فترة العدة في الطلاق البائن، فإن الأم تستحق أجرًا على الإرضاع مثلها مثل أي امرأة أخرى، لكنها تكون أولى بسبب حبها الكبير ورعايتها لطفلها. في هذه الحالة، تستحق الأم أجر الإرضاع بناءً على الأحكام الشرعية.

أجر الإرضاع في الإسلام ليس في الواقع أجرًا خالصًا كمقابل لخدمة الإرضاع. إذا تم اعتباره كأجر خالص، فإنه يجب على الأم أن تستحق هذا الأجر طوال فترة الزواج. وعلى العكس، فإن هذا الأجر يُعتبر بشكل أدق جزءًا من نفقة الطفل، لأنه يشمل التكاليف المرتبطة بالإرضاع. ولهذا السبب، لا يجيز الشرع للمرأة أن تتلقى نفقتين (نفقة الزوجة ونفقة الطفل)، رغم وجود أسباب مختلفة لكل من النفقتين[97].

[97]Al-Badrani, *Ahkam ar-Rada' fi asy-Syariiah al-Islamiyah*, 91.

ج- ملخص تطبيق منهج الاستنباط الحكم عند المذهب الشافعي والحنفي في مسألة رفض الزوجة للرضاعة

١. تطبيق منهج الاستنباط الحكم عند المذهب الشافعي في مسألة رفض الزوجة للرضاعة

يعتمد المذهب الشافعي على خمسة مصادر رئيسية في استنباط الأحكام :النصوص (القرآن والسنة)، الإجماع، أقوال الصحابة، القياس، والاستدلال (العرف والاستصحاب) .ويتم تطبيق هذا المنهج في مسألة رفض الزوجة للرضاعة على النحو التالي:

أ. النصوص (القرآن والسنة)

١) القرآن الكريم: البقرة ٢٣٣

يستدل الشافعية بقول الله تعالى في سورة البقرة الآية ٢٣٣:

"وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ"...

تفيد هذه الآية بأن الرضاعة مستحبة للأم لكنها ليست واجبة عليها قضاءً . فالآية تركز على حق الطفل في الرضاعة دون أن تلزم الأم بها وجوبًا، مما يتيح إمكانية البحث عن مرضعة أخرى إذا امتنعت الأم عن الإرضاع.

وفي كتاب المفصل ورد[98]:

[98]Abdul Karim Zaidan, *Al-Mufasshal fi Ahkam al-Mar-ah wa al bait al Muslim,* (Beirut: Muassasah ar-Risaalah, 1993), Jilid 9, 476.

"يجب على الأم إرضاع طفلها في الأيام الأولى من الولادة (اللبأ)، لأنه ضروري لبقائه. وبعد هذه المرحلة، إذا توفرت مرضعة أخرى، فلا تُجبر الأم على إرضاع طفلها، حتى وإن كانت في عصمة الزوج".

مما يعني أن الرضاعة ليست واجبًا يمكن فرضه على الأم، إلا إذا لم يوجد بديل مناسب.

٢) السنة النبوية: حديث في مسند الشافعي

استدل الشافعية بحديث عائشة رضي الله عنها عن قصة هند بنت عتبة عندما قالت للنبي ﷺ[99]:

"يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ أَبَا سُفْيَانَ رَجُلٌ شَحِيحٌ، وَإِنَّهُ لَا يُعْطِينِي مَا يَكْفِينِي وَوَلَدِي إِلَّا مَا أَخَذْتُ مِنْهُ سِرًّا وَهُوَ لَا يَعْلَمُ، فَهَلْ عَلَيَّ فِي ذَلِكَ مِنْ شَيْءٍ؟ فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «خُذِي مَا يَكْفِيكِ وَوَلَدَكِ بِالْمَعْرُوفِ".«

يُفهم من الحديث أن النفقة مسؤولية الأب وليست مسؤولية الأم، وبالتالي الرضاعة ليست واجبًا ملزمًا عليها، بل يمكنها أن تطلب أجرة على ذلك.

[99]Ibnu Hajar Al-Asqalani, *Fath al-Bari bisyarhi Shahih al- Bukhari* (t.tp.:t.p., t.t.), juz 10, 417.

ب. الإجماع (اتفاق العلماء)

أجمع فقهاء الشافعية على أن الرضاعة ليست واجبًا شرعيًا على الأم قضاءً، سواء أثناء الزواج أو بعد الطلاق.

جاء في المهذب للشيخ الشيرازي[100]:

"إذا امتنعت الأم عن إرضاع ولدها، فلا تُجبر على ذلك، كما أنها لا تُلزم بالنفقة، فكذلك الرضاعة ليست واجبًا عليها

".إلا أن الأم تكون أحق بإرضاع طفلها إذا أرادت ذلك وطلبت أجر المثل، في حال لم تتوفر مرضعة أخرى مجانًا.

ت. أقوال الصحابة

ذكر في المفصل[١٠١]:

"للزوج أن يمنع زوجته من إرضاع ابنهما إذا أثّر ذلك على حقه في الاستمتاع، لكن إذا لم توجد مرضعة أخرى، فلا يجوز له منعها لأن ذلك سيضر بالطفل ".وهذا يدل على التوازن في الفقه الشافعي بين حقوق الزوج وحقوق الطفل.

[100]Abu Ishaq al-Syirazi, *Al-Muhadzzab fi Fiqh al-Imam al-Syafi'i,* (Beirut: Dar Alamiyyah, 476), Jilid 17, 151-152.
[101]Zaidan, *Al-Mufasshal*, 477.

ث. القياس (الاجتهاد بالتمثيل)

قاس الشافعية مسألة الرضاعة على عقد الإجارة (العمل مقابل أجر) مستدلين بقول الله تعالى في سورة الطلاق ٦:

"فَإِنْ أَرْضَعْنَ لَكُمْ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ"...

واستنبطوا من هذه الآية أن الإرضاع ليس واجبًا على الأم، بل هو عمل يمكن أن يُعطى عليه أجر.

ج. الاستدلال (العرف والاستصحاب)

١) العرف (ما جرى به العمل في المجتمع)

في المجتمعات الإسلامية، تُعتبر الأم مسؤولة عن الرضاعة. لكن في الفقه الشافعي، لا يُعد هذا إلزامًا شرعيًا، لأن النفقة واجب على الأب، وليس على الأم.

٢) الاستصحاب (بقاء الأصل على حاله حتى يثبت العكس)

يستند الشافعية إلى قاعدة الاستصحاب، أي أن الأصل هو عدم إلزام الأم بالرضاعة، ولا يُفرض عليها ذلك إلا إذا لم يوجد بديل مناسب.

٢. تطبيق منهج الاستنباط الحكم عند المذهب الحنفي في مسألة رفض الزوجة للرضاعة

يعتمد المذهب الحنفي على سبعة مصادر رئيسية في استخراج الأحكام الشرعية :القرآن، السنة، الإجماع، أقوال الصحابة، القياس، الاستحسان، والعرف .وفي مسألة رفض الزوجة للرضاعة، يتم تطبيق هذه الأصول على النحو التالي[102]:

أ. القرآن

الدليل الأساسي المستخدم هو قوله تعالى في سورة البقرة ٢٣٣:

"والوالدات يرضعن أولادهن حولين كاملين لمن أراد أن يتم الرضاعة"...

تشير هذه الآية إلى أن الرضاعة واجب أخلاقي (دِينًا) على الأم، ولكنها ليست واجبًا قانونيًا (قضاءً) .ولذلك، إذا امتنعت الأم عن الرضاعة، فلا يمكن إجبارها إلا في ظروف معينة، مثل عدم توفر مرضعة أخرى أو رفض الطفل الرضاعة من امرأة أخرى.

وقد ورد في الهداية وفتح القدير:

"إذا امتنعت الأم عن إرضاع ولدها، فلا تُجبر على ذلك شرعًا، لأن التزاماتها في الزواج تقتصر على منح حق الاستمتاع لزوجها. ومع ذلك، تبقى الرضاعة واجبًا دينيًا استنادًا إلى هذه الآية، إلا إذا كان لديها عذر شرعي أو توفرت مرضعة أخرى".

كما يُستدل أيضًا بآية الطلاق ٦":فإن أرضعن لكم فآتوهن أجورهن".

[102]Asy-Syinawi, *Biografi Imam Mazhab 1: Abu Hanifah*.

يفهم المذهب الحنفي من هذه الآية أن الرضاعة بعد الطلاق تعدّ خدمة تستحق الأجر، أما أثناء الزواج، فلا يحق للزوجة المطالبة بأجر على الرضاعة، إذ تعتبر جزءًا من مسؤولياتها المنزلية.

ب. السنة

تدل الأحاديث النبوية المتعلقة بالرضاعة على أن النبي ﷺ لم يفرضها على الزوجة كواجب شرعي ملزم. وقد ورد في المبسوط للإمام السرخسي[103]:

"في حالة الزواج، تعدّ الرضاعة من الواجبات الدينية للزوجة، أما بعد الطلاق، فلا تبقى واجبًا لا دينيًا ولا قانونيًا".

ومن حديث هند بنت عتبة، التي اشتكت للنبي ﷺ من قلة النفقة التي يعطيها زوجها، يُفهم أن النفقة على الأطفال هي مسؤولية الأب، لا الأم .وبناءً عليه، تُعتبر الرضاعة جزءًا من النفقة التي تقع على عاتق الأب وليس الأم.

ت. الإجماع (اتفاق العلماء)

أجمع علماء الحنفية على أن الرضاعة ليست واجبًا شرعيًا على الزوجة، ولكنها تبقى واجبًا دينيًا يُستحب القيام به.

وقد ورد في الدر المختار[104]:

[103]As- Sarakhsii, *Al-Mabsuth*, Jilid 5, 208.
[104]Zaidan, *Al-Mufasshal*, 476.

''لا تُلزم الأم بإرضاع ولدها شرعًا، سواءً أثناء الزواج أو بعد الطلاق، إلا في حالة الضرورة القصوى، كعدم توفر مرضعة أخرى أو رفض الطفل الرضاعة من غيرها".

وهذا يبين أن المذهب الحنفي يتعامل مع مسألة الرضاعة بمرونة، مفرقًا بين الالتزام الديني والالتزام القانوني.

ث. أقوال الصحابة

من أقوال الصحابة التي تدعم رأي المذهب الحنفي، ما ورد عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه'':نفقة الطفل مسؤولية الأب، ولا تُلزم الأم بإرضاعه إلا في حالات الضرورة".

كما جاء في جامع أحكام الصغار'':يرى علماء الحنفية أن الأم لا يمكن إجبارها على إرضاع ولدها، لأن الرضاعة تدخل في باب النفقة، وهي مسؤولية الأب لا الأم".

ويؤكد هذا الرأي على أن للزوجة الحق في رفض الرضاعة، إلا إذا لم تكن هناك بدائل أخرى.

ج. القياس (القياس الفقهي)

يقيس المذهب الحنفي الرضاعة على النفقة، لأن الطفل يحتاج إلى الحليب كما يحتاج إلى الطعام والمسكن. وجاء في جامع أحكام الصغار[105]:

[105]Muhammad b. Mahmud al-Asrushani, *Jami' Ahkam al-Shighar,* (Kairo: Dar al-Fadila, 1994), Jilid 1, 325.

"الرضاعة تشبه النفقة، وكما أن النفقة واجب على الأب، فكذلك الرضاعة تقع تحت مسؤوليته".وعليه، إذا رفضت الزوجة إرضاع طفلها، يجب على الزوج البحث عن مرضعة أخرى أو دفع أجر لزوجته إذا وافقت على الإرضاع.

ح. الاستحسان (التفضيل الفقهي لحكم أكثر مرونة)

يستخدم المذهب الحنفي الاستحسان لإيجاد حلول أكثر مرونة في الأحكام الشرعية. وفي هذه المسألة، يطبق الاستحسان بناءً على المصلحة الخاصة بالأم والطفل، على النحو التالي:

١) أثناء الزواج :لا تُلزم الزوجة شرعًا بالرضاعة، لكن يُستحب لها القيام بذلك.

٢) بعد الطلاق :يجوز للزوجة رفض الرضاعة، إلا إذا لم تتوفر مرضعة أخرى أو رفض الطفل غيرها.

٣) إذا أرادت الزوجة الإرضاع بعد الطلاق، فلها الحق في طلب أجر، استنادًا إلى قوله تعالى : "فإن أرضعن لكم فآتوهن أجورهن".

وهذا التوجه يميز المذهب الحنفي عن غيره، حيث يراعي الظروف الواقعية للمجتمع والأسرة.

خ. العرف (التقاليد والعادات الاجتماعية)

ينظر المذهب الحنفي أيضًا إلى العرف في تحديد الأحكام الشرعية. ففي بعض المجتمعات، تُعتبر الرضاعة مسؤولية اجتماعية للأم، ولذلك لا يلغي المذهب الحنفي هذا الدور بالكامل، لكنه لا يجعله التزامًا شرعيًا يمكن فرضه بالقانون.

وجاء في المفصل[106]:

"إذا كانت العادة في مجتمع ما أن تقوم الأم بإرضاع طفلها، فمن الأفضل اتباع هذه العادة كنوع من الإحسان في الأسرة. ولكن إذا كانت الزوجة تعمل أو لديها عذر، فلا تُجبر على الرضاعة".وهذا يعكس المرونة في فقه الحنفية، حيث يُأخذ العرف بعين الاعتبار دون أن يكون مُلزِمًا شرعًا.

[106]Zaidan, *Al-Mufasshal*, 476.

الفصل الرابع

الإختتام

أ- الإستنتاج

بناءً على دراسة آراء المذهبين الشافعي والحنفي حول حكم الرضاعة في الفقه الإسلامي، يمكن الاستنتاج بأن كلا المذهبين يتفقان على أن الرضاعة ليست واجبًا شرعيًا على الزوجة قضاءً، لكنها مستحبة ديانةً .ومع ذلك، هناك اختلافات في الضوابط والظروف التي تجعل الرضاعة تصبح إلزامية.

وفقًا للمذهب الشافعي، فإن النفقة، بما في ذلك توفير الرضاعة، هي مسؤولية الأب، وليس على الأم أي التزام قانوني بالرضاعة. إذا وُجدت مرضعة أخرى، فلا يمكن إجبار الزوجة على إرضاع طفلها. ومع ذلك، إذا اختارت الأم إرضاع طفلها، فلها الحق في طلب أجر المثل (أجرة المثل) .كما أن للزوج الحق في منع زوجته من الرضاعة إذا كان ذلك يؤثر على حقوقه الزوجية، إلا إذا لم توجد مرضعة أخرى. وفي حال عدم توفر أي امرأة ترضع الطفل، فإن الأم تكون أحق بإرضاعه من غيرها .يعكس هذا الرأي توازناً بين حقوق الزوجة، وحقوق الطفل، ومسؤولية الأب في النفقة وتأمين الحاجات الأساسية للطفل.

أما المذهب الحنفي، فقد اعتمد مقاربة أكثر مرونة بناءً على حاجة الطفل وظروف الأسرة .يرى الحنفية أن الرضاعة ليست واجبًا على الأم، إلا إذا لم تتوفر مرضعة أخرى، أو رفض الطفل الرضاعة من غير أمه، ففي هذه الحالة تصبح الرضاعة واجبة عليها .وإذا رفضت الزوجة الرضاعة في ظل وجود مرضعة

أخرى، فلا يجوز إجبارها. أما بعد الطلاق، فلا تكون الزوجة ملزمة بالرضاعة، لكن إذا اختارت ذلك، فيحق لها الحصول على أجر من الأب .كما يقيس المذهب الحنفي الرضاعة على النفقة، فيجعلها مسؤولية الأب وليس الأم .ويأخذ المذهب أيضًا بمبدأ الاستحسان (التقدير الفقهي) والعرف (التقاليد الاجتماعية) في تحديد الأحكام، مما يتيح مرونة أكبر في التعامل مع الحالات المختلفة وفقًا لمصلحة الأسرة.

وبذلك، يتبين أن كلا المذهبين لا يفرضان الرضاعة على الزوجة كالتزام قانوني مطلق، لكنهما يراعيان الواقع الاجتماعي، وحاجة الطفل، ودور الأب في تأمين الرعاية .بينما يميل المذهب الشافعي إلى وضع حدود واضحة للالتزام بالرضاعة، فإن المذهب الحنفي يتبنى موقفًا أكثر مرونة، يأخذ في الاعتبار الظروف الاجتماعية والمصلحة الأسرية.

ب- الإنعكاس

فيما يلي انعكاس موجز لهذه الدراسة مقارنةً بالدراسات السابقة:

تُكمل هذه الدراسة الأبحاث السابقة حول **الرضاعة (الرضاع)** من خلال التركيز بشكل أكثر تحديدًا على منظور المذهبين الشافعي والحنفي فيما يتعلق بواجب الإرضاع على الزوجة. تناولت دراسة " Radha’ah sebagai Praktik Tradisional dalam Keluarga Islam: Tinjauan Budaya dan Agama"الجوانب الثقافية والتقليدية في ممارسة الرضاعة، بينما تركز هذه الدراسة بشكل أكبر على الجوانب الفقهية والاختلافات بين آراء الفقهاء.

بالإضافة إلى ذلك، ناقشت دراسة " Konsep Radha'ah: Jumlah Persusuan Yang Menjadikan Mahram Menurut Para Ulama" حدود عدد الرضعات التي تؤدي إلى ثبوت المحرمية، في حين تركز هذه الدراسة على وجوب الرضاعة داخل الزواج وحقوق الزوجة المتعلقة بالإرضاع.

وفي سياق القانون الوضعي، قدمت دراسة " Implementasi Pasal 104 Ayat 2 Kompilasi Hukum Islam Mengenai Radha'ah Pada Wanita Karier (Studi Kasus Di Desa Kedungbanten Kecamatan Kedungbanten Kabupaten Banyumas)" رؤية حول كيفية استيعاب القانون الإسلامي في إندونيسيا لحقوق المرأة العاملة في الإرضاع. وتوسع هذه الدراسة نطاق البحث من خلال مقارنة آرائي المذهبين الشافعي والحنفي في هذا السياق.

أما دراسة " Hak dan Kewajiban Wanita Karir Menurut Imam Syafi'i dan Perundang-Undangan di Indonesia" فقد تناولت حقوق المرأة في العمل استنادًا إلى الفقه الإسلامي والقانون الوطني، وهو ما يتماشى مع هذه الدراسة التي تسلط الضوء أيضًا على حق الزوجة في رفض الإرضاع في سياق عملها.

أخيرًا، ركزت دراسة Pemidanaan bagi Pihak-Pihak yang Menghalangi Pemberian ASI Eksklusif (Tinjauan Yuridis Undang-Undang Nomor 36 Tahun 2009 tentang Kesehatan)" على الجوانب القانونية المتعلقة بالرضاعة الطبيعية وفقًا لقانون الصحة في إندونيسيا. وتكمل هذه الدراسة ذلك النهج من خلال مقاربة فقهية حول حقوق وواجبات الزوجة في الإرضاع.

وبناءً على ذلك، تقدم هذه الدراسة منظورًا جديدًا في دراسة الرضاعة من خلال تسليط الضوء على الفروق الفقهية بين المذهبين الشافعي والحنفي، وانعكاساتها على حقوق الزوجة داخل الأسرة.

ج–الإقتراح

١. من أجل البحث المستقبلي حول هذا الموضوع، يمكن إجراء دراسة تجريبية تتعلق بممارسة الزوجة لرفض الرضاعة في المجتمع، سواء في سياق الزواج أو بعد الطلاق.

٢. يُتوقع أن يوفر هذا البحث رؤى للمجتمع حول حقوق وواجبات الزوجة في الرضاعة وفقًا لوجهات نظر المذاهب الشافعي والحنفي، بحيث يمكن أن يصبح دليلًا في الحياة الأسرية.

٣. بالنسبة للباحثين في المستقبل، يُتوقع أن يتم توسيع نطاق البحث من خلال مقارنة ممارسة رفض الرضاعة في مناطق أو دول مختلفة تتبع الشريعة الإسلامية، لفحص كيفية تنفيذ هذه السياسات في السياق المحلي.

المراجع

القانون

Kompilasi Hukum Islam.

Peraturan Menteri Kesehatan Nomor 15 Tahun 2013 tentang Tata Cara Penyediaan Fasilitas Khusus Menyusui dan/atau Memerah ASI.

Peraturan Pemerintah Nomor 33 Tahun 2012 tentang Pemberian ASI Ekslusif.

Undang-Undang Nomor 13 Tahun 2003 Pasal 83 tentang Ketenagakerjaan.

Undang-Undang Nomor 36 Tahun 2009 Pasal 128 tentang Kesehatan.

الكتب

Al-Asrushani, Muhammad b. Mahmud. *Jami' Ahkam al-Shighar,* Kairo: Dar al-Fadila, 1994.

Al-Badrani, Saddam Hazem. *Ahkam ar-Rada' fi asy-Syariiah al-Islamiyah.* Irak: Daar Mashky, 2023.

Al-Juzairi, Abdurrahman. *Fikih Empat Madzhab.* Jakarta: Pustaka Al-Kautsar, 2021, Jilid 5.

Al-Syirazi, Abu Ishaq. *Al-Muhadzzab fi Fiqh al-Imam al-Syafi'i.* Beirut: Dar Alamiyyah, 476,

Ananda, Faisar, dan Watni Marpaung. *Metodologi Penelitian Hukum Islam.* Jakarta: Kencana, 2018.

Arikunto, Suharsini. *Prosedur Penelitian: Suatu pendekatan praktik*. Jakarta: Bhineka Cipta, 2002.

As-Sarakhsii, Syamsu ad-Diin. *Al-Mabsuth.* Beirut: Daar al- Ma'rifat, 1989, Jilid 5.

Asy-Syafi'i, Abu Abdillah Muhammad bin Idris. *Al-Umm,* Terj. Misbah. Jakarta: Pustaka Azzam, 2014, Jilid 9.

Asy-Syarbini, Syamsuddin Muhammad bin Ahmad al-Khattib. *Mughni al-Muhtaj ila Ma'rifat Ma'ani Alfaz al-Minhaj*. Mesir: Maktabah Mustafa Muhammad, 1933, Jilid 3.

Asy-Syinawi, Abdul Aziz. *Biografi Imam Mazhab 1: Abu Hanifah.* Solo: PT Aqwam Media Profetika, 2022.

Asy-Syinawi, Abdul Aziz. *Biografi Imam Mazhab 3: Asy-Syafi'i.* Solo: PT Aqwam Media Profetika, 2022.

Az-Zuhaily, Wahbah. *Al-Fiqhul Islamiy Wa Adillatuhu.* Damaskus: Dar Al-Fikr, 2009.

Ibnu Hajar Al-Asqalani, *Fath al-Bari bisyarhi Shahih al- Bukhari.* t.tp.:t.p., t.t.

Ibrahim, Johny. *Teori dan Penelitian Hukum Normatif.* Malang: Bayu Media Publishing, 2007.

Maradingin, *Pengantar Perbandingan Madzhab.* Sukabumi: Farha Pustaka, 2020.

Salam, Nor. *Metodologi Penelitian Hukum Islam Interdisipliner Elaborasi Filsafat Ilmu dan Ilmu-Ilmu Keislaman.* Malang: CV. Literasi Nusatara Abadi, 2021.

Santoso, Aris Prio Agus, Ahmad Rifai, Edy Wijayanti, dan Rina Arum Prastyanti. *Pengantar Metodologi Penelitian Hukum.* Yogyakarta: Pustakabarupress, 2022.

Soekanto, Soerjono. *Pengantar Penelitian Hukum.* Jakarta: UI Press, 2005.

Tim Redaksi Kamus Bahasa Indonesia. *Kamus Bahasa Indonesia.* Jakarta: Pusat Bahasa, 2008.

Zaidan, Abdul Karim. *Al-Mufasshal fi Ahkam al-Mar-ah wa al bait al Muslim.* Beirut: Muassasah ar-Risaalah, 1993.

المقالة العلمية

Al-'Aina, Nahhrah, Rusdiyah, dan Sa'adah. "Konsep Radha'ah: Jumlah Persusuan Yang Menjadikan Mahram Menurut Para Ulama," *Indonesian Journal of Islamic Jurisprudence, Economic, and Legal Theory (IJIJEL),* No. 4 (2023): 997-1005 https://shariajournal.com/index.php/IJIJEL

Anwar, Aslamia. “Jumlah Anak Dan Partisipasi Kerja Perempuan Menikah,” *Jurnal Ilmiah Populer,* Vol. 4 (2020): https://bpsjambi.id/median/index.php/median/article/download/2/43

Anwar, Syaiful, dkk. “Mazhab Syafi’i Sebagai Paradigma Dalam Pemikiran dan Penetapan Hukum Islam Di Indonesia,” *Varia Hukum: Jurnal Forum Studi Hukum dan Kemasyarakatan,* No.2 (2023): https://journal.uinsgd.ac.id/index.php/varia/article/download/28191/pdf_1

Aprilyanti, Melinda, Erik Sabti Rahmawati, “Childfree dalam Pandangan Abu Hamid Al-Ghazali dan Nur Rofiah,” *Kupipedia. Id,* (2022): https://kupipedia.id/images/6/6e/Childfree_dalam_Pandangan_Abu_Hamid_Al-Ghazali.pdf

Asnawati, Ibrahim Bafadhol, dan Ade Wahudin “Pemberian ASI Pada Anak Dalam Perspektif Al-Qur’an,” *Al-Tadabbur: Jurnal Ilmu Al-Qur’an dan Taafsir*, No.1 (2019): https://jurnal.staialhidayahbogor.ac.id/index.php/alt/article/view/429

Bella, Sinta, Iklil Syaqifah, dan Roibin Roibin, “Ulama Perempuan dan Otoritas Keagamaan: Fenomena Perempuan Pemimpin Pesantren Perspektif Mubadalah di Pondok Pesantren Roudlotul Qur’an Jember,” *El-Afkar, No*. 2 (2024) http://dx.doi.org/10.29300/jpkth.v13i2.5868

Irani, Windy Adiska, M. Habibullah AR. “Implementasi Pemberian ASI pada Wanita Karir dalam Persepsi Hukum Islam,” *Hutanasyah: Jurnal Hukum Tata Negara*, No.1 (2024): https://doi.org/10.37092/hutanasyah.v3i1.882

Lukito, Ratno. “Compare But Not to Compare: Kajian Perbandingan Hukum di Indonesia,” *Undang: Jurnal Hukum*, No. 2 (2022): https://www.ujh.unja.ac.id/index.php/home/article/view/727

Mintarsih, Mimin, Pitrotussaadah. “Hak-Hak Reproduksi Dalam Islam,” *JSGA: Journal Studi Gender dan Anak,* No. 1 (2022): 93-110 https://doi.org/10.32678/jsga.v9i01.6060

Pratiwi, Ranggi, Muslim, M. Zulhimi Hafiz, dan Nurparizati Akmi. “Radha’ah Sebagai Praktik Tradisional Dalam Keluarga Islam Tinjauan Budaya Dan Agama,” *Jurnal Ilmu Hukum*, No. 4 (2024): https://doi.org/10.62017/syariah

Putra, Muhammad Habib Adi, Umi Sumbulah, “Memaknai Kembali Konsep *Nusyuz* Dalam Kompilasi Hukum Islam Perspektif Gender dan *Maqashid Syariah* Jasser Auda,” *Egalita: Jurnal Kesetaraan dan Keadilan Gender*, No.1 (2015) https://doi.org/10.18860/egalita.v15i1.10179

Ummah, Siti Rohmatul. "Memahami Maqashid Asy-Syariah Pada Ayat Radha'ah Perspektif Keadilan Gender," *Jurnal Ilmiah Ahwal Syakhsiyyah (JAS)*, No. 3 (2021): https://doi.org/10.33474/jas.v3i1.11057

Utami, Murni, Noor Hafizah, dan Nurul Izatil Hasanah. "Mazhab Hanafiah Dan Perkembangannya: Sejarah Dan Peta Pemikiran," *Journal Islamic Education*, No.2 (2023): https://maryamsejahtera.com/index.php/Education/index

تقرير البحث

Asfarina, "Pemidaan Bagi Pihak-Pihak Yang Menghalangi Pemberian ASI Eksklusif (Tinjauan Yuridis Undang-Undang Nomor 36 Tahun 2009 Tentang Kesehatan)", Undergraduate Thesis, Universitas Islam Kalimantan, 2020. https://eprints.uniska-bjm.ac.id/3177/1/ARTIKEL%20ILMIAH%20ASFARINA_16810188.pdf

Wati, Helnita. "Hak dan Kewajiban Wanita Karir Menurut Imam Syafi'i dan Perundang-Undangan Di Indonesia", Master Thesis, Institut Agama Islam Negeri (IAIN) Curup, 2020. http://e-theses.iaincurup.ac.id/view/creators/Wati=3AHelnita=3A=3A.html

Zuhriyah, Maulida Aminatuz. "Implementasi Pasal 104 Ayat 2 Kompilasi Hukum Islam Mengenai *Radha'ah* Pada Wanita Karier (Studi Kasus Di Desa Kedungbanten Kecamatan Kedungbanten Kabupaten Banyumas)", Undergraduate Thesis, Universitas Islam Negeri Profesor Kiai Haji Saifuddin Zuhri Purwokerto, 2023. https://repository.uinsaizu.ac.id/view/creators/MAULIDA=3AAMINATUZ_ZUHRIYAH=3A=3A.html

الشبكة الدولية

Bumi Sepuh Hafidzahullah, 4 Sepetember 2022, diakses 29 Desember 2024, https://www.facebook.com/share/p/PiYcGNzeCRRRndA1/?mibextid=oEMz7o

"Perempuan Sebagai Tenaga Profesional (Persen), 2022-2023" *Badan Pusat Statistik*, 19 Juni 2024, diakses 30 September 2024, https://www.bps.go.id/id/statistics-table/2/NDY2IzI=/perempuan-sebagai-tenaga-%20profesional-%20persen-.html

"Persentase Bayi Usia Kurang Dari 6 Bulan Yang Mendapatkan ASI Ekslusif Menurut Provinsi (Persen), 2021-2023" *Badan Pusat Statistik,* 2 Januari 2024, diakses 30 September 2024, https://www.bps.go.id/id/statistics-table/2/MTM0MCMy/persentase-bayi-usia-kurang-dari-6-bulan-yang-mendapatkan-asi-eksklusif-menurut-provinsi.html

سيرة الذاتية الباحثة

الإسم : صبرينا ذات أمني

رقم التسجيل : ٢١٠٢٠١١١٠٠٩١

العنوان : شارع كمايوران جيمبول رقم ٣، رقم الحي ٩، رقم المجموعة ٤، كيلوراهان كيبون كوسونغ، مقاطعة كمايوران، جاكرتا المركزية ١٠٦٣٠.

المكان وتاريخ الميلاد :جاكرتا، ٢١ ديسمبر ٢٠٠٣

البريد الإلكتروني : Amnishabrina21@gmail.com

السيرة التعليمية

TK Islam Melati	٢٠٠٨-٢٠٠٩
SDN Kebon Kosong 19	٢٠٠٩-٢٠١٥
SMPS 2 Daar El Qolam	٢٠١٥-٢٠١٨
SMAS 2 Daar El Qolam	٢٠١٨-٢٠٢١
Universitas Islam Negeri Maulana Malik Ibrahim Malang	٢٠٢١-٢٠٢٥